الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: المالية والمحاسبة
تخصص: جباية معمقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالبة:

- سالمي سارة

تحت عنوان:

فعالية نظام الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية

– دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية المسيلة -

لجنة المناقشة:

د. بيصار عبد الحكيم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ. د. طويرات رابح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بن عثمان عائشة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

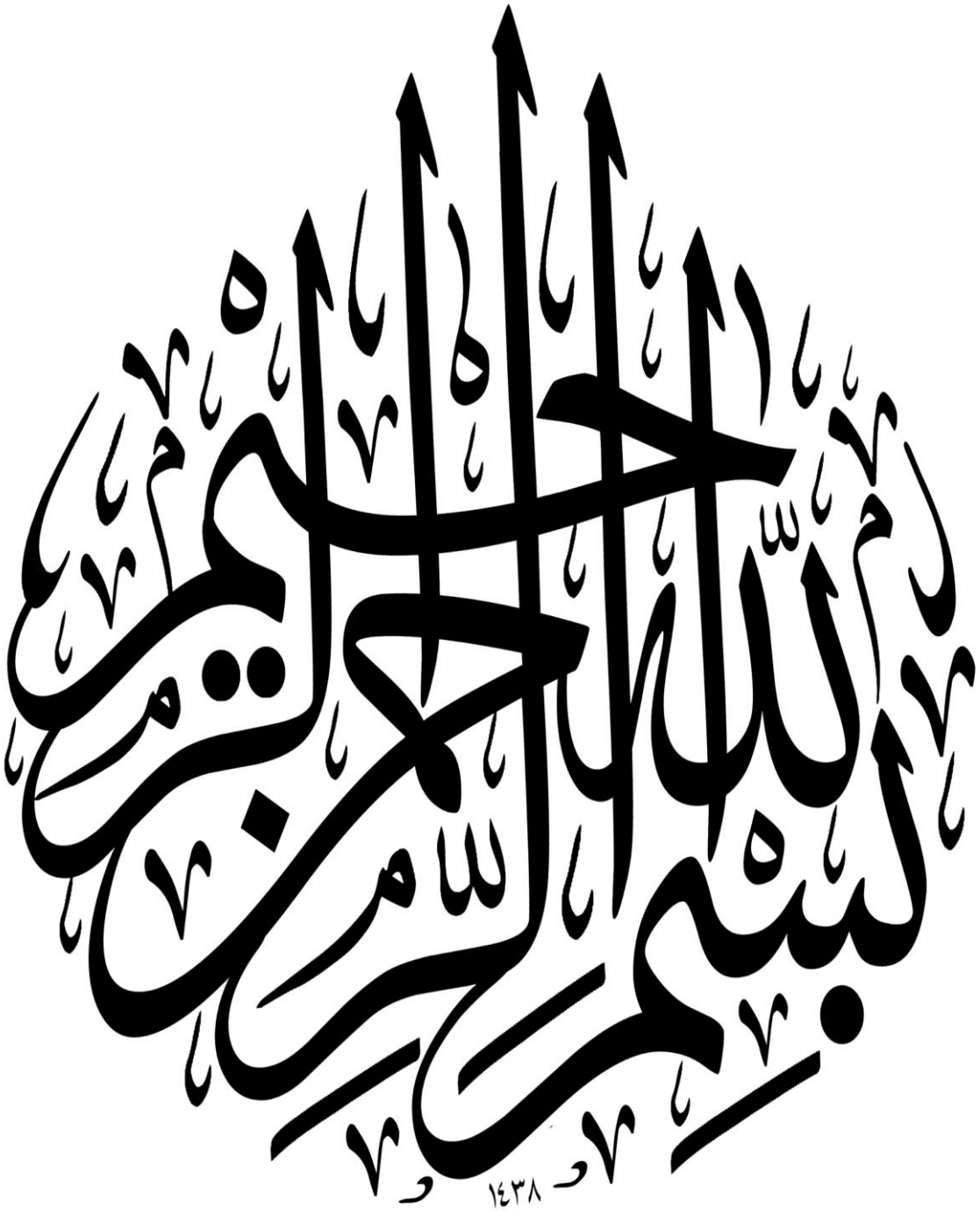
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والثناء عليه إلى يوم الدين على ما وفقني به لإتمام هذا العمل المتواضع

ومن لَا يشكر الناس لا يشكر الله عز وجل

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان لأستاذ المشرف الدكتور **طويرات رابح**

لك مني أستاذي تحية تقدير واحترام وإجلال على المجهودات الجبارة المبذولة في سبل إفادتي وتوجيهي وأعيد شكرك آلاف المرات على صبرك وإمدادي بالمعلومات والنصائح والتوجيهات بصدر رحب دون كلل وملل.

كما أخص بالشكر الجزيل للأستاذ دحدوح نبيل الذي لم يبخل يوما بتوجيهاته الرشيدة التابعة من القلب والدالة على مصداقيته في العمل جزاك الله خير الجزاء.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الذين تفضلوا وتكرموا بتمحيص هذه المذكرة من أجل توجيهي إلى الطريق السليم

وحتى لا أنسى الجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للطاقم الاداري وجميع الاساتذة

وإلى كل من ساهم عن قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث

والحمد الله رب العالمين

إهـــداء

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ " الآية(19)

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد:

من قال أنالها نالها

وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

إلى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والاصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز حفظه الله

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الانسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في اليوم هذا إلى المرأة التي جعلت مني فتاة طموحة وسهلت عليا الصعاب بدعائها الخفي إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة

والدتي العزيزة حفظها الله

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها اخواني واخواتي الغاليين نسرين– خالد– إبراهيم– نور سين

رعى الله رفيقَ الروح، الذي يُراهن على نجاتي ونجاحي، ويُذكرني بمدى قوّتي واستطاعتي، ذلك الذي لا يُحبطني بشجاعتي مهما ضعفت، واقفًا خلفي مثل ظلّي مهما كَثرت تخبطاتي وزاد يأسي، رفيقٌ لايُغادرني وإن غادرت نفسي.

حمزة سالمي

أهديكم جهدي المتواضع وثمرة نجاحي الذي تمنيته ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته بفضل من الله عز وجل

فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركة أينما حلت خطايا

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

فهرس

المحتويات

مقدمة .....Erreur ! Signet non défini
الفصل الأول الاطار النظري للدراسة .....Erreur ! Signet non défini
المبحث الأول: مدخل نظري لنظام الرقابة الجبائية. 9
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الجبائية..... 9
المطلب الثاني: دوافع وأشكال الرقابة الجبائية..... 13
المطلب الثالث: الإطار القانوني للرقابة الجبائية..... 17
المبحث الثاني: مدخل نظري للتهرب والغش الضريبي 22
المطلب الأول: ماهية التهرب والغش الضريبي..... 23
المطلب الثاني: أنواع أسباب وآثار التهرب الضريبي 26
المطلب الثالث: أنواع أسباب وآثار الغش الضريبي..... 29
المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل آليات الرقابة الجبائية. 33
المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة الجبائية 33
المطلب الثاني: دواعي رقمنة الإدارة الجبائية..... 35
المطلب الثالث: وسائل دعم الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية 35
خلاصة الفصل: 38
الفصل التطبيقي.....Erreur ! Signet non défini
المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية المسيلة 41
المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب بالمسيلة..... 41
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بالمسيلة..... 42
المطلب الثالث: مهام المديرية الفرعية للرقابة الجبائية..... 43
المبحث الثاني: تقييم مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي .. 46
المطلب الأول: دراسة حالة تحقيق المحاسبي على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة 46
المطلب الثاني: دراسة حالة التحقيق المصوب في المحاسبة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة..... 60

المطلب الثالث: دراسة حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة..... 67
المبحث الثالث: تحليل نواتج عملية الرقابة الجبائية لولاية المسيلة خلال الفترة من 2019 إلى 2023 72
المطلب الاول: نتائج الرقابة المتحصل عليها على المستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة..... 72
المطلب الثاني: الحقوق المسترجعة جراء عملية الرقابة على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة. 75
المطلب الثالث: واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية المسيلة..... 77
خلاصة الفصل: 82
خاتمة.....Erreur ! Signet non défini
قائمة المصادر والمراجع.....Erreur ! Signet non défini

قائمة الاشكال:

الشكل 1 عناصر نظام الرقابة الجبائية 10
الشكل2 يوضح أشكال الرقابة الجبائية..... 14
الشكل3 الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بالمسيلة. 42
الشكل4 نتائج الرقابة الجبائية المتحصل عليها 73
الشكل5 الضرائب والرسوم المسترجعة خلال الفترة 2019-2022..... 76

قائمة الجداول:

الجدول1 الفرق بين التهرب والغش الضريبي 25
الجدول 2 عدد الاشعة بالنوع والعدد. 48
الجدول 3 المشتريات من مادة الأفلام 48
الجدول 4 : تحديد نوع الاشعة التي تستخدم فيها الأفلام..... 49
الجدول 5 تحقيق في عدد الأفلام المستعملة..... 50
الجدول 6 : تأسيس رقم الاعمال 51
الجدول 7 الرسم على النشاط المهني..... 52
الجدول 8 الضريبة على أرباح الشركات 52
الجدول 9 الرسم على المشتريات 53
الجدول 10 الرسم واجب الدفع 54
الجدول 11 الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 55
الجدول 12 الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 56
الجدول 13 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 2020..... 57
الجدول 14 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة2021..... 57
الجدول 15 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 2022..... 57

الجدول 16 الرسم على التمهين..... 58
الجدول 17 الرسم على التكوين المهني 59
الجدول 18 ملخص رقم الاعمال المؤسس للسنوات:2019-2020-2021. 62
الجدول 19 ملخص رقم الاعمال المقبوض للسنوات 2019-2020-2021..... 62
الجدول 20 ملخص تأسيس الأرباح للسنوات 2019-2020-2021 63
الجدول 21 تطبيق ملخص العقوبات 64
الجدول 22 الرسم على المشتريات للسنوات 2019.2020.2021..... 64
الجدول 23 الرسم واجب الدفع للسنوات 2019.2020.2021..... 64
الجدول 24 حقوق واجب الدفع للسنوات 2019.2020.2021 65
الجدول 25 تجارة التجزئة للمكلف خلال السنوات التالية: 68
الجدول 26 المقبوضات المحقق من طرف المكلف للسنوات 2019.....2022 68
الجدول 27 حقوق التسجيل ومصاريف عقود الحيازة العقد رقم 286. 69
الجدول 28 حقوق التسجيل ومصاريف عقود الحيازة العقد رقم995. 69
الجدول 29 تحديد المبالغ الاجمالية للاستعمالات الحالية 70
الجدول 30 نماذج التحقيق 71
الجدول31 تطور نتائج الرقابة الجبائية المعمقة خلال الفترة 2019-2023 72
الجدول 32 : الضرائب والرسوم المسترجعة خلال الفترة 2019-2022..... 75
الجدول 33 حيز الخدمة لنظام المعلومات SGF وفقا للرزنامة لدى قباضات الضرائب بالولاية 79

مقدمة

النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي قائم على التصريح التلقائي من طرف المكلف أي أنه هو الذي يقوم بتحديد وتقدير حجم الوعاء الضريبي والاكتتاب به عن طريق التصريحات الجبائية المعتمدة من طرف إدارة الضرائب.

غير أن بعض المكلفين يسلكون سبل وطرق التهرب والغش الضريبي من دفع الضرائب أو محاولة التقليل منها، لذا اعتمد المشرع الجبائي مجموعة من الاجراءات والآليات وعلى رأسها نظام الرقابة الجبائية والذي يعتمد على مكافحة والحد من هذه التملصات.

إن ظاهرتي التهرب والغش الضريبي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول في تحايل المكلفين بالضريبة على الادارة الجبائية مستخدمين في ذلك طرق أساليب سواء كان ذلك بطريقة مشروعة (التهرب الضريبي) أو بطريقة غير مشروعة (الغش الضريبي)، فهذا يحرر دون تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لمعالجة هذه الظاهرة بتحديد كل طاقتها وإمكانيتها المادية والبشرية عن طريق نظام الرقابة الجبائية.

يعد نظام الرقابة الجبائية الفعال ضرورة حتمية للنظام الجبائي الذي يخول للإدارة الجبائية مراقبة التصريحات ومعاينة الاخطاء والنقائص. وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من طرف المكلفين. فهو بذلك يشكل وسيلة فعالة يوفر إيرادات للخزينة العمومية من جهة ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب تراقبهم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكاتهم اتجاه التزامهم الضريبي.

وللحد من التهرب والغش الضريبي سعت الجزائر إلى إصلاح نظامها الجبائي من إصلاحات جبائية كسن قوانين جديدة تخص تمويل أو سن ضرائب جديدة وكيفيات الدفع والتحصيل، كما تبنت توجهات جديدة في مجال الاداري تقوم بشكل أساسي على تمليص تقنيات جديدة في مجال الرقمنة واستعمال وسائل الاتصال الحديثة والبداية بتحويل التعاملات من تعاملات ورقية إلى تعاملات إلكترونية وتسهيل عملية التصريحات الجبائية.

مشكلة الدراسة:

ونظرا لأهمية الموضوع تعد ظاهرة التهرب والغش الضريبي من المواضيع التي باتت تعرف انتشار متزايد كان لا بد من إلقاء الضوء على بعض الآليات المعتمدة في نظام الرقابة الجبائية للحد من ظاهرتين على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

ما تأثير فعالية نظام الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي؟

وانطلاقا من المشكلة يمكن طرح الاسئلة التالية:

الاسئلة الفرعية:

- ما المقصود بنظام الرقابة الجبائية؟
- تعتبر الرقابة الجبائية آلية الأساسية لمحاربة التهرب والغش الضريبي بواسطة التحقيقات الجبائية
- هل الآليات الجبائية المطبقة بمركز الضرائب لولاية المسيلة فعالة للحد من التهرب والغش الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية على الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- نظام الرقابة الجبائية وسيلة معتمدة للحد ومكافحة التهرب والغش الضريبي.
- تعتبر الرقابة الجبائية آلية أساسية لمحاربة التهرب والغش الضريبي عن طريق التحقيقات الجبائية.
- آليات الرقابة الجبائية المطبقة بمركز الضرائب لولاية المسيلة فعالة نتيجة إسترجاع نسبة كبيرة من الأموال المتملص منها.

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف من هذه الدراسة فيما يلي:

- توضيح أهمية نظام الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الضريبي.
- تشخيص ظاهرتي التهرب والغش الضريبي.
- توضيح مختلف الاجهزة القائمة على مكافحة التهرب والغش الضريبي

أسباب اختيار الدراسة:

الدوافع الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في الموضوع وزيادة الرصيد المعرفي في مجال الجباية.
- نظرا لانتشار التهرب والغش الضريبي خلق ميول لدراسة هذا الموضوع.
- الرغبة في دراسة الموضوع من الناحية التطبيقية.
- علاقة الموضوع بالتخصص.

الدوافع الموضوعية:

- مدى أهمية نظام الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.
- اكتشاف الطرق المتبعة من طرف الادارة الجبائية لمواجهة التهرب والغش الضريبي.
- الموضوع له علاقة بالواقع كونه يمس فئات المجتمع.
- التطور المستمر في الادارة الجبائية من أجل تحقيق أكبر فعالية لنظام الرقابة الجبائية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تتعلق الحدود المكانية لهذه الدراسة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

الحدود الزمانية:

تم اختيار المجال الزمني لهذه الدراسة من سنة 2019 إلى 2023.

الحدود الموضوعية:

تم التركيز على المفاهيم الاساسية المتعلقة بالرقابة الجبائية والتهرب والغش الضريبي.

الدراسات السابقة:

1- **نوى نجاة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر الفترة (1999-2003)** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر 2003-2004، وتم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية لها فعالية في التحكم لظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر.

2- **قلاب ذبيح لياس، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010-2011 وتم التوصل إلى أن التحكم السليم في مكونات التدقيق المحاسبي لأغراض الجبائية وفقا للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها قد تسترجع حقوق الخزينة العمومية من جهة وتساهم في الحد أو على الاقل التنفيذ من ظاهرة التهرب الضريبي من جهة أخرى من خلال حصيلة الضريبة المحققة والتي تعتبر الثمار التي جنتها عملية الرقابة الجبائية.

3- **قرواط حسينة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة02، لونيسي علي، 2018-2019، وتم التوصل إلى أن أول وسيلة ردعية يمكن من خلالها مكافحة أو الحد ولو نسبيا وبطريقة مباشرة لظاهرتي التهرب والغش الضريبي تلك المتمثلة في الرقابة الجبائية.

4- **الاستاذ ولهي بوعلام الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، نحو إطار مفتوح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة، حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، وتم التوصل إلى أن النظام الرقابي الجبائي لعب دورا إيجابيا إلى الحد من تنامي الحد من تنامي التهرب الضريبي.

5- **سفيان شعوادي، جرد نور الدين، مقال حول مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبة**، دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبليدة، مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، السنة 2024، ص 162-181 وتم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية وسيلة لكشف الاخطاء التي يرتكبها المكلف بالضريبة سواء عن حسن نية أو عمدا إلا أنها تبقى وسيلة لإرساء أهم مبادئ الجبائية ووقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

المنهج المتبع:

من أجل دراسة الموضوع وتحليله قصد اثبات صحة أو خطأ الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري اعتمدت على الوصف تارة عندما يتعلق الامر بالمفاهيم ومضمون الدراسة وعلى التحليل تارة أخرى وذلك عند تقديم الموضوع.

وتم الاعتماد منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال إسقاط الجانب النظري على المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال تحليل وتقسيم نتائج دراسة الحالة التي تم الحصول عليها من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

هيكل البحث:

من أجل الالمام بجوانب الموضوع قسمنا هذا البحث إلى الفصل الاول في الجانب النظري من البحث وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث الاول يخص المفاهيم الاساسية المتعلقة بنظام الرقابة الجبائية أما المبحث الثاني فكان مدخل حول ظاهرتي التهرب والغش الضريبي بصفة عامة. وفي المبحث الاخير تناول الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب والغش الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية.

وفي الفصل الثاني والاخير الفصل التطبيقي من البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

الاول يخص تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية المسيلة أما المبحث الثاني تناول دراسة حالات مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.

وفي المبحث الاخير تحليل نواتج عملية الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تهدف الإدارة الجبائية من خلال الرقابة الجبائية إلى مكافحة التهرب والغش الضريبي والحد من تحايل وتلاعب المكلفين بالضريبة من خلال تصريحاتهم لهم، نظرا لأن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي حيث يمنح الحرية للمكلف طواعية وبنفسه بالتصريح بداخلية لذا يعتبر الرقابة الجبائية على هذه التصريحات المقدمة لازمة لأن هذه الأخيرة في أغلبها غير صادقة نتيجة أخطاء ترتكب سواء على حسن النية أو عمدا بهدف التملص من دفع الضريبة. لذا منح القانون للإدارة الجبائية حقوق وصلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة بالتأكيد من صحة هذه التصريحات وصدقها وقانونيتها وصولا إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة، وتكمن الإجراءات إلى سعي من خلالها الإدارة الجبائية إلى محاربة التهرب والغش الضريبي في تشديد الرقابة بالتحقيق في الاقرارات المقدمة من المكلفين والوثائق المرفقة للتأكد من صحة المعلومات.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

مدخل نظري لنظام الرقابة الجبائية.

مدخل نظري لظاهرتي التهرب والغش الضريبي.

دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية.

المبحث الأول: مدخل نظري لنظام الرقابة الجبائية.

نظرا لأهمية الضريبة باعتبارها مورد من موارد المالية فإن الإدارة الجبائية تواجهها صعوبة من حيث تحصيلها خاصة مع انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبي، لذا تسعى الدولة إلى وضع نظام جبائي يساعدها في محاربة هذه الظاهرة وما ينجر عنها من اثار على الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الجبائية.

بما أن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي يترك المكلف بالضريبة زمام المبادرة للقيام بالخطوة الأولى ألا وهي: إثبات الضريبة وتحديد وعائها عن طريق التصريح الضريبي بمختلف أشكال دخله وارباحه الخاضعة للضريبة وتحديد وعائها عن طريق التصريح الضريبي بمختلف أشكال دخله وارباحه الخاضعة للضريبة مع افتراض حسن نيته.

لكن بالمقابل منح المشرع للإدارة الضريبية مجموعة من الصلاحيات التي تخول للقيام بمراقبة التصريحات المكلفين للتأكد من صحتها وصدقها وضمان عدم قيامهم بأي ممارسات تدليسية، هدفها التهرب من دفع الضرائب الواقعة على عاتقهم. حيث يتوجب على الإدارة الضريبية كشف محاولات التهرب والغش الضريبي والتصدي لها، وهذا عن طريق نظام الرقابة الجبائية. (سهام و سوالم ، التصريح الضريبي الالكتروني كالتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائرية دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس، 2022، صفحة 2150،2151)

أولا: مفهوم نظام الرقابة الجبائية

نظام الرقابة الجبائية هو مجموعة الوسائل القانونية (حقوق الادارة الضريبية) والبشرية (الاعوان المحققين والمفتشين) والمادية (المصالح الضريبة) التي تعمل كلها في إطار ما يسمح به النظام الضريبي وبما يتماشى مع السياسة الضريبية والاهداف المسطرة من طرف الدولة للحد من التهرب والغش الضريبي وتوفير أكبر إيرادات جبائية ممكنة لتمويل ميزانية الدولة والتخلص من التبعية للجباية البترولية.

مكونات نظام الرقابة الجبائية:

يتكون أي نظام من مجموعة من العناصر هي: المدخلات، المعالجة والخرجات بالإضافة إلى التغذية العكسية، ونظام الرقابة الجبائية كغيره من الانظمة لا بد أن يتوفر على هذه العناصر موضحة في الشكل التالي:

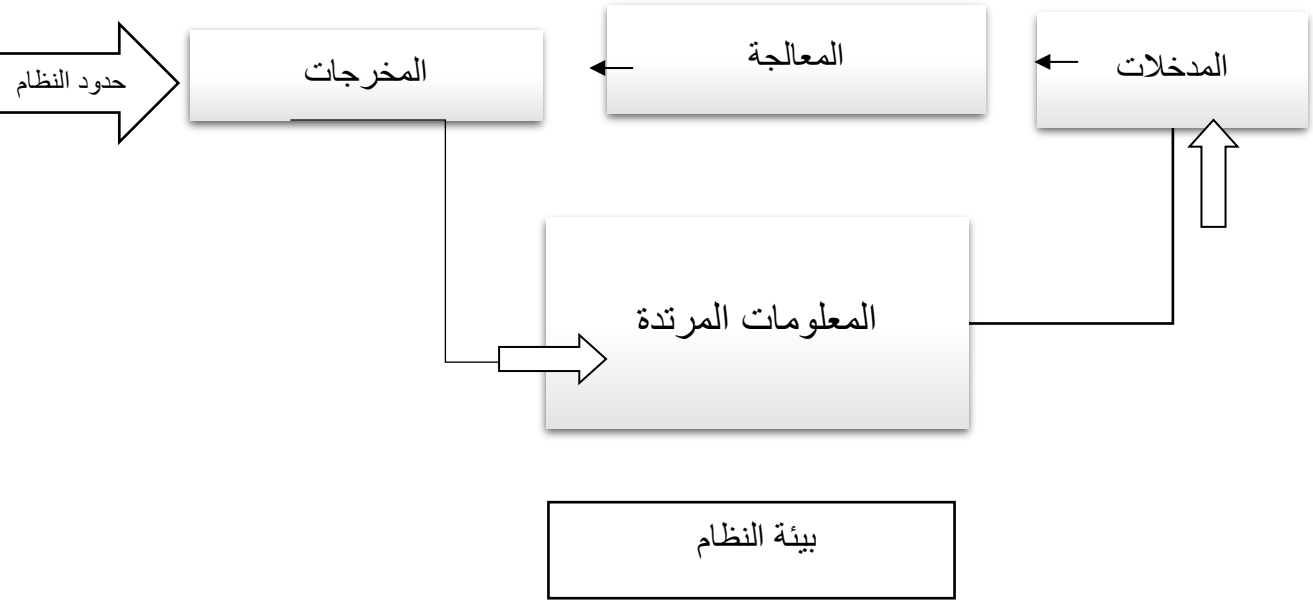

الشكل 1 عناصر نظام الرقابة الجبائية

ثانيا: مفهوم الرقابة الجبائية

إن الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية للمحافظة على المال العام من الضياع.

سيتم التطرق إلى تعريف الرقابة أولا ثم تعريف الرقابة الجبائية.

1- تعريف الرقابة

الرقابة (بالإنجليزية control) هي الإشراف على وظيفة أو عمل ما. وتعتمد على دور الإدارة في التأكد من تطابق أنشطة بيئة العمل مع القوانين، وتعرف الرقابة بأنها: تنفيذ السلطة المعتمدة على الإشراف على سلوك ما، أو تنظيم تطبيق العملية ذات الطبيعة الميكانيكية. (الحياري، 2017)

ويرى هنري فايول وهو أهم مؤسسي مدرسة الادارة العلمية أن الرقابة هي: (التأكد من أن كل شيء في المنظمة يتم وفق الخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة وذلك يهدف كشف مواطن الضعف وتصحيحها.

2- تعريف الرقابة الجبائية

التعريف الأول:

حسب CLAUDE LA VRENT الرقابة الجبائية هي الوسيلة التي تسمح للإدارة الجبائية للتحقق من أن المكلفين بالضريبة ساهرين على أداء واجبات الجبائية وتصحيح الأخطاء.

كما تعرف الرقابة هي فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة

الخاضعين لها سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية. (حسينة، 2019/2018، صفحة 45)

التعريف الثاني:

كولين فيليب COLLINE FILIPE عرف الرقابة الجبائية على أنها وسيلة لضمان المساواة بين الافراد في دفع الضريبة، وتشكل شرط من الشروط الرئيسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعدالة بين المؤسسات. (بوخدوني و صلعة، 2020، صفحة 75)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف الرقابة الجبائية هي مجموعة الهيئات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنتها بما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها.

ثالثا: أهداف الرقابة الجبائية

للإدارة الجبائية صلاحية تطبيق الرقابة الجبائية بما خول لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريع الجبائي، من خلال فرض ضرائب وتحصيلها على ممارسة الرقابة عليها وذلك لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها:

1- **الهدف القانوني**

تتمثل الأهداف القانونية للرقابة الجبائية في النقاط التالية:

- ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية أي اعتبار جميع المكلفين بالضريبة على قدم المساواة فيها يخص الالتزام بدفع الضرائب المفروضة عليهم عن طريق المنافسة بين المكلفين مما يدعوهم إلى أداء واجباتهم الجبائية.

- مطابقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين المطالبين بها مع القوانين واللوائح الجبائية واللجوء في حالة المخالفة أو اكتشاف الغش ومحاولة التهرب من دفع الضرائب المفروضة إلى تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في مختلف القوانين الجبائية.
- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها. (حسينة، 2019/2018، صفحة 50)

2-الهدف الإداري

تعمل الرقابة الجبائية على توفير معلومات وتقديم خدمات تساهم في زيادة الفعالية وتحسين أداء إدارة الضرائب والتي تتمحور في النقاط التالية:

- تقديم المساعدة للإدارة الجبائية من خلال تحديد مختلف الانحرافات والكشف عن الأخطاء وتحديد أسبابها وبالتالي المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي يمكن أن تواجهها.
- تساعد الرقابة الجبائية على اكتشاف مختلف النقائص والثغرات الموجودة في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تتيح عملية الرقابة الجبائية إمكانية إعداد مختلف الاحصائيات التي تساهم في عملية التسيير مثل نسب التهرب الضريبي وقيم التحصيل وكذا مبالغ المسترجعة. (نوي، 2004/2003، صفحة 36)

3- هدف مالي والاقتصادي

يتمثل هذا الهدف في حماية الأموال العامة من الضياع أو السرقة بأي شكل من الاشكال:

- تسعى الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العمومية من التهرب الضريبي وحمايتها وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني. (مقلاتي، 2016/2015، صفحة 3)

4- هدف الاجتماعي

تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية ومن أهمها:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة.

- إن تطور وظائف الدولة وتقدم ونظريات المالية العامة قد أدى إلى اتساع مجال الضريبة وتنوع أساليبها وتعدد استخدامها لتحقق إلى جانب وظيفتها التمويلية. (عوادي، رحال ، و عيدة، 2019، صفحة 70)

المطلب الثاني: دوافع وأشكال الرقابة الجبائية

أولا: دوافع الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب تدفع الإدارة الجبائية لإجراء عملية الرقابة الجبائية نذكر منها:

1- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها الإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة وضمان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية. (ذبيح، 2011/2010، صفحة 20)

2-الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي

يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة. ولقد ازدادت حدة التهرب الضريبي نظرا لضعف الرقابة الجبائية وقلة إمكانياتها البشرية والمادية بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها وصعوبة قياسها، وما يترتب عنها من اثار مالية واقتصادية خطيرة تتمثل في حرمان الخزينة من موارد مالية ضخمة، كما ينتج عن هذه الظاهرة اثار اجتماعية وسياسية ولذلك دعت الضرورة إلى وجود الية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي. (الغني، 2011/2010، صفحة 91)

ثانيا: أشكال الرقابة الجبائية

تنفرد الرقابة الجبائية بعدة أشكال تساعدها على القيام بمهامها والوصول إلى الغايات المرجوة، وتكون متكاملة ومتتابعة لا يمكن فصلها، وفقا للنظام الجبائي الجزائري يمكن تقسيم الرقابة الجبائية إلى رقابة داخلية تتم على مستوى المفتشية ورقابة خارجية تتم على مستوى نيابة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

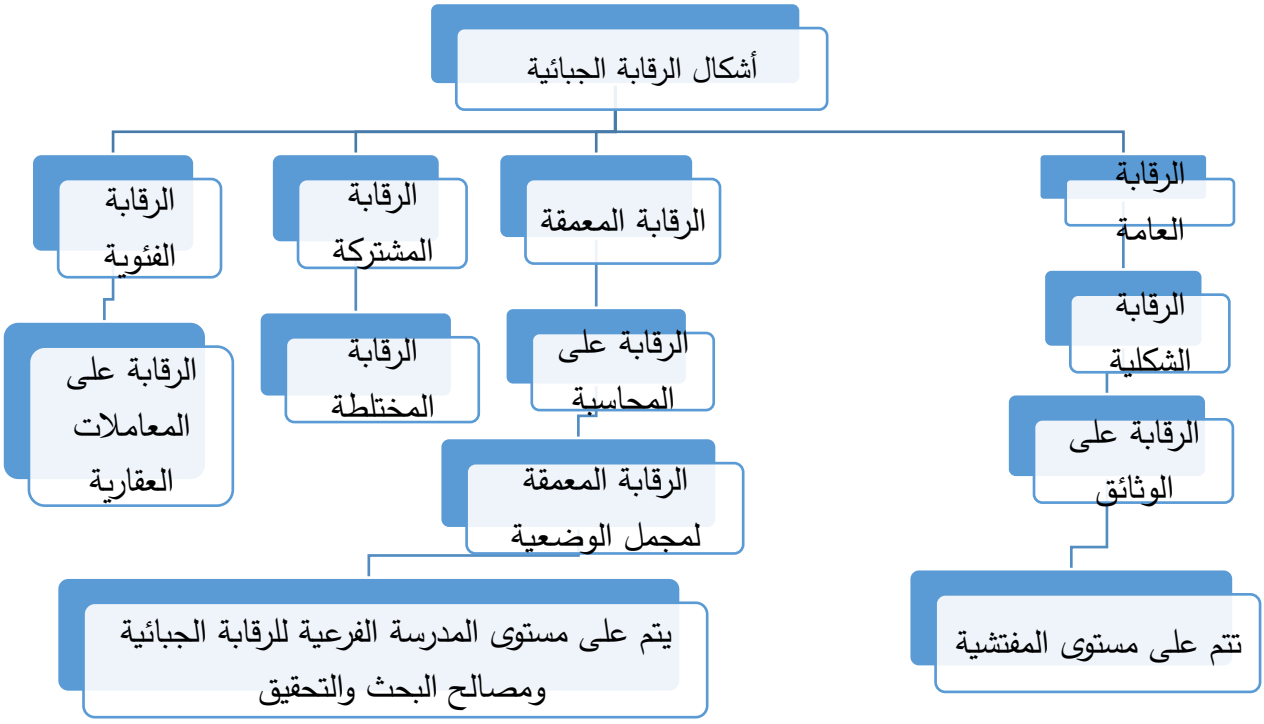

الشكل2 يوضح أشكال الرقابة الجبائية

المصدر: بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة (دراسة حالة الجزائر) ملتقى بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009، ص6

1-الرقابة العامة

تعتبر الرقابة الجبائية العامة كرقابة داخلية وذلك لأنها تمارس على المستوى مفتشية الضرائب دون التنقل إلى أماكن مزاولة المكلفين للأنشطتهم. وتتم بصفة مستمرة ودورية عادة كل سنة (12 شهر) وتنقسم الرقابة العامة إلى نوعين:

1- 1 رقابة شكلية: le control formel

تتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى:

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة
- التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات

- محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريح

وفي الواقع أن هذا النوع من الرقابة أحيانا لا ينجز وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

- عدم وجود متابعة دقيقة من المصالح المركزية على هذا النوع من الرقابة.
- التظاهر بعدم وجود الوسائل البشرية لإجراء هذا النوع من الرقابة بالرغم من إن هذا لا يتطلب مستوى عال من الكفاءة. (ولهي، 20-21/أكتوبر/2009، صفحة 7)

2-1 الرقابة على الوثائق : le control sur pièces

وتتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبة من خلال مقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقا من ملفاتهم الخاصة. وبالتالي تتطلب هذه الرقابة احضار الوثائق والسجلات المحاسبية والتي من خلالها تقوم المصالح المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المشكلة للملف الجبائي ومقارنته مع محتويات التصريحات بالوثائق المرفقة له وبمجموع المعلومات التي بحوزة هذه المصالح والمتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات مع المكلف. (الدين، 2021/2020، صفحة 18)

2- الرقابة المعمقة

تتمثل الرقابة المعمقة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبة من طرفهم. كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة لمدة 4 سنوات غير خاضعة للتقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي وتشمل الرقابة الجبائية المعمقة: التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق، التحقيق المصوب في المحاسبة وتم استحداثه بموجب قانون المالية2010. (مقلاتي، 2016/2015، صفحة 06)

2-1 التحقيق في المحاسبة : la vérification de la comptabilité

يقصد بمجموعة العمليات التي تستهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف وفحص محاسبته والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى له معرفة مصداقيتها. وقد عرفه Daniel richo بأنه " مجموعة العمليات التي لها غرض الفحص في عين المكان لمحاسبة مؤسسة ما ومقارنة النتائج مع المعطيات المادية ومراقبة مدى دقة وسلامة

التصريحات المكتتبة ووضع التعديلات اللازمة إذا اقتضى الامر " حيث يسمح التحقيق المحاسبي لإدارة الجبائية بإجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء ضريبة ومراقبتها ويعتبر من أهم الطرق المستعملة في الرقابة الجبائية، إذا تتم وفق قواعد جبائية تضبط الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية من أجل توضيح كيفية سيرها وواجبات وحقوق المكلفين بالضريبة. (عبد الغني و شعيب، صفحة 74)

2-2 التحقيق المعمق : في مجموع الوضعيات vérification approfon de la situation (V.A.S.F.E)

أعطى المشرع الجزائري حق الإدارة الضريبية بشروع أعوانها في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين، بالنسبة على الضريبة للدخل الإجمالي سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة. ومن خلال هذا التحقيق يتأكد الاعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة والذمة المالية ونمط المعيشة من جهة أخرى.

ويمكن القيام بهذا التحقيق عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائيا أو وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة. (آسيا و حداود ، 2019)

2-3 التحقيق المصوب في المحاسبة

هو طريقة من طرق الرقابة الجبائية التي تم استخدامها مؤخرا ضمن قانون المالية لسنة ٢٠١٠، وهو يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادي من حيث الإجراءات، وهو عبارة عن تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة، او لمجموعة عمليات ومعطيات محاسبي لمدة تقل عن سنة جبائية.

(الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب http ps://www.mfdgl.gov.d، بلا تاريخ)

3- **الرقابة عن طريق الطرق المختلطة** (ضرائب، جمارك، تجارة)

لقد بدأت فرق البحث المختلطة في العمل ابتداءا من شهر أفريل 1996 وتم التأسيس لها رسميا بالمرسوم التنفيذي رقم 290/97 المؤرخ في 27/07/1997. ثم عرف الهيكل التسييري للفرق المختلطة تعديلات جمة بسبب النقائص المسجلة على عمل هذه الفرق عند إنشائها. ومن بين أهم

المهام المنوطة بهذه الفرق البحث عن المعلومة الجبائية وإجراء الرقابة الخاصة على المستوردين وتجار الجملة، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح المشكلة لهذه الفرق وإعداد محاضر التي تثبت معاينة المخالفات المرتكبة من طرف المكلفين، والتدخل في محل نشاط المكلفين من أجل مراقبة مدى احترام التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية في حين توكل مهمة إجراء التسويات الضرورية إلى مصالح الوعاء.

4- الرقابة الفئوية

وتتمثل في الرقابة على المعاملات (العقارية): control des évaluation (CEV)

تقوم هذه الرقابة على أساس تقويم أسعار للمعاملات العقارية ويخص مراقبة المداخيل التي تتهرب من الضريبة على حقوق التسجيل من خلال مرا جعة أثمان المعاملات العقارية المصرح بيعها أو شرائها أو التنازل عنها. سواء كانت مبنية أو غير مبنية أو مداخيل عقارية. حيث أصبحت المداخيل والممتلكات العقارية أكثر الطرق إتباعا لتهرب الأموال وتبييضها عن طريق الأسعار وهمية وخيالية، وللحد من ذلك اعتمدت الإدارة الجبائية معايير تنظيمية في إعادة تقويم المعاملات العقارية من أجل استغناء الحقوق المترتبة عليها.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

سأتطرق في هذا العنصر إلى مختلف الحقوق والالتزامات التي وضعها المشرع الجبائي للإدارة الجبائية والمكلفين من أجل حماية أعوان الرقابة الجبائية أثناء تأدية مهامهم من جهة وضمان حقوق المكلفين من أي تجاوزات قد تكون من جهة أخرى، حيث تم تقسيم هطا العنصر إلى قسمين:

أولا: حقوق والتزامات الإدارة الجبائية

من أجل التطبيق الجيد ولتسهيل عملية الرقابة وضع المشرع الجبائي مجموعة من الحقوق لإدارة الجبائية وهي كالتالي:

1-حق الاطلاع: droit de communication

يسمح حق الاطلاع للأعوان التحقيق قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بالحصول على المعلومة الجبائية وتفحص الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في مواد قانون الإجراءات الجبائية. والتي تمس عدة هيئات ومنشأت ومؤسسات. (سفيان و جرد، 2024، صفحة 165)

2-حق في المعاينة: le droit de visite

من أجل ممارسة الإدارة الجبائية حقها الرقابي ووجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص أعوانها المؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة قصد البحث والحصول على كل المستندات والوثائق والدعائم المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من تحديد الوعاء الضريبي، وتتم المعاينة لحجز الوثائق والاملاك التي تشكل أدلة على وجود ممارسات تدليسيه تحت سلطة القاضي ورقابته. ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان المشاركون في العملية.

كما لا يجوز الترخيص بإجراء حق المعاينة بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير، كما يجب أن يكون طلب ترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة وتتسم على وجه الخصوص ما يلي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة.
- عنوان الأماكن التي تتم معاينتها
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترضها منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها.
- أسماء الاعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم. (نوي، 2004/2003، صفحة 51)

3- حق الرقابة: le droit de visite

من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية ويتمثل في الحق في كل العمليات التي تسمح بالتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالمعلومات المتحصل عليها من الجهات الخارجية وتتم ممارسة حق الرقابة الجبائية على مستوى المنشأت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها وتمارس الإدارة الجبائية حقها في الرقابة باستعمال مجموعة من التحقيقات هي:

- التحقيق في المحاسبة
- التحقيق المصوب في المحاسبة

- التحقيق المعمق الوضعية الجبائية الشاملة. (سهام، دراسة تحليلية لمساهمةنظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إرادات الجبائية العادية في الجزائر 2010-2021، 2021، صفحة 301)

4-حق استدراك الأخطاء : droit de rectification

تنص المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على:

«يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوعية الضريبة أو مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول. وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي يصدر فيها قرار القاضي بالإعفاء من الضريبة ". (المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

وهو الوسيلة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، وهذا عن طريق إعادة النظر في الاقطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء إقطاع جديد طبقا للمادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية إذ يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائض وعدم الصحة والاخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف الإدارة الضرائب. (المادة 145 من قانون الاجراءات الجبائية)

ثانيا: الالتزامات الإدارة الجبائية

يخضع المكلف بالضريبة الالتزامات جبائية عديدة والتي من واجب احترامها ومعرفتها والالتزام بها لتفادي العقوبات المفروضة لمخالفيها لذا أوجب المشرع على المكلفين جملة من واجبات الجبائية سواء كانت ذات طابع جبائي أو محاسبي.

1- الالتزامات ذات طابع محاسبي

هذه الالتزامات محددة في القانون التجاري في المواد 11.10.9 ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-1 دفتر اليومية :

ألزم القانون التجاري مسك دفتر اليومية في المادة ٠٩التي تنص " كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يعد فيه يوما بيوم العمليات المقامة، شرط أن يحفظ هنا الدفتر وكل المستندات التي تسمح بالتحقيق في هذه العمليات." (المادة 9 القانون التجاري أمر 75-59 المؤرخ في 091975/26 المتضمن القانون التجاري جريدة رسمية، صفحة 4)

يعتبر دفتر اليومية هو حساب تفصيلي لكل المعاملات المحاسبية التي تمت بالمنشأة ويمكن استخدامها لتسوية الحسابات الأخرى مثل دفتر الأستاذ ومن ثم ميزان المراجعة القوائم المالية، ويتم تسجيل في دفتر اليومية بطريقة القيد المزدوج التي تهدف إلى: إذا كان هناك زيادة في حساب ما يتبعه نقص في حساب اخر.

ويتضمن دفتر اليومية:

- رقم القيد
- تاريخ المعاملات التي تمت
- البيان اي تفاصيل المعاملة
- المبالغ المالية التي نقصت في الحساب وزادت في حساب اخر.
- الحسابات التي تأثرت بهذه المبالغ

وهذا الدفتر يقدم عند كل طلب من مصلحة الجبائية وغيابه سببا للإلغاء المحاسبة فيجب ان تمسك المحاسبة طبقا للقوانين.

1-2 دفتر الجرد:

ألزم القانون التجاري بمسك دفتر الجرد مرة على الأقل في السنة لبيان المركز المالي للتاجر والذي يقتضي بإجراء الجرد على جميع عناصر الأصول والخصوم السنوية بصفة مدققة، والجرد يسمح برصد جميع الحسابات من أجل انجاز الميزانية الختامية وبالتالي معرفة وضعية المؤسسة. (المادة 10 القانون التجاري، صفحة 4)

ولكي تتوفر الصيغة القانونية لدفتر اليومية أو الجرد لابد:

- أن يكون مؤشر من قاضي محكمة
- تخلو من كل فراغ أو بياض
- يمنع الكتابة على الهوامش ولا الشطب ولا الحشو
- الاحتفاظ بالدفاتر لمدة 10 سنوات من تاريخ إقفال السنة المالية. (المادة 12 القانون التجاري، صفحة 5)

1-3 حفظ الدفاتر المحاسبة ووسائل الاثبات:

" يتم الاحتفاظ بدفتري اليومية والجرد ووسائل الاثبات لمدة 10 سنوات".

عند اتباع استراتيجية سليمة لحفظ لهذا السجلات المالية فإن ذلك سينعكس على الشركة بشكل إيجابي على كافة الأصعدة. وبالمثل فإن إهمال تطوير الية حفظ السجلات سيجعل مهمة المحاسب وماسك الدفاتر صعبة للغاية، وباتباع بعض النصائح والخطوات كتوعية للموظفين بأهمية حفظ السجلات وإجراء عمليات التدقيق دورية ستصبح العملية أسهل.

2- الالتزامات ذات الطابع الجبائي:

يلزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة القيام بتصريحات التالية:

2-1 التصريح بالوجود (déclaration d'eristence Gn 08):

يعني بالتصريح بالوجود الكشف الذي يتعين على المكلف بالضريبة أو المدين بالرسم (شخص طبيعي أو اعتباري) تقديمه قانونا إلى الإدارة الجبائية، والذي يعتبر كتاريخ لبداية خضوعه للضريبة في الثلاثين (30) يوما الأولى من بداية نشاطه. (الملحق رقم 01)

ويجب أن يحتوي هذا التصريح مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة المدعم بنسخة مطابقة قانونا لشهادة الازدياد. معدة قانونا مستخرجة من المصالح الحالة المدنية التابعة للبلدية التي ولد فيها المكلفون بالضريبة ذو الجنسية الجزائرية. أو الأجنبية بالنسبة للذين ولدو فوق التراب الوطني لاسيما على الأسماء والالقاب والعنوان التجاري والعنوان في الجزائر وخارج الجزائر مع تدعيمه بنسخة مطابقة لعقد أو عقود الدراسات أو الاشغال التي تتولى هؤلاء الأشخاص المعنويين الأجانب إنجازها في الجزائر وتطبيق المادة183من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (آيت دحمان و شريف، 2023، صفحة 912)

كما يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريح بالوجود غرامة جبائية مقدرة ب 30000دج

2-2 التصريحات الشهرية والفصلية:

على كل مكلف أن يقدم خلال 20يوم من كل شهر أو ثلاثي إلى قباضة الضرائب المختصة إقليميا تصريح نموذجي G50 مع تسديد مختلف المستحقات الضريبية المتعلقة بالعمليات المنجزة خلال الشهر أو الثلاثي المنصرم مثل الرسم على النشاط المهني، اقتطاعات الضرائب على الأجور، الرسم على القيمة المضافة، تسبيقات الضرائب على الأرباح. (الملحق رقم 02)

2-3 التصريحات السنوية :

يتعين على المكلفين أن يكتبوا قبل الواحد أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب المباشرة الموجودة بمكان مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها تصريحا بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة وإذا حققت المؤسسة خسارة يقدم تصريح متضمن مبلغ الخسارة وفي نفس الشيء يتوجب على الأشخاص الطبيعيين بأن يعدوا من كل سنة تصريحا شاملا وكليا لدخولهم. (حسينة، 2019/2018، صفحة 62)

3-3 التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة :

في حالة التنازل أو التوقف الكلي أو الجزئي عن النشاط المكلف خاضع لنظام الحقيقي عليه أن يكتتب في أجل 10 أيام ما يلي:

- تصريح إجمالي بالمداخيل التي لا تفرض عليها الضريبة
- تصريح خاص بالمداخيل الصنفية.

وهذه التصريحات يجب أن تودع في أجل 10 أيام ابتداءا من تاريخ التنازل أو التوقف عن النشاط، وفي حالة وفاة مستغل خاضع للنظام الحقيقي. فإن المعلومات الضرورية لتأسيس الضريبة تودع من قبل ذوي المتوفي خلال 6أشهر التي تتبع تاريخ الوفاة. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 195 وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، 2022، صفحة 77) (الملحق رقم 03)

4-4 وضع رقم التعريف الاحصائي :

نص قانون المالية لسنة 2002 بمجموعة من الإجراءات والتدابير قصد محاربة التهرب الضريبي ومنها وضع رقم التعريف الاحصائي. وهو إجراء إلزامي وضروري على المكلف التقيد به وسواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ومهما كان نوع النشاط المزاول الصناعي تجاري حر في جميع الوثائق المتعلقة بنشاطهم، وعدم تقديمه يترتب عليه عقوبات.

المبحث الثاني: مدخل نظري للتهرب والغش الضريبي

إن ظاهرتي التهرب والغش الضريبي تعد أحد العوائق التي تواجهها جميع الأنظمة الجبائية في العالم، وتزيد خطورتها خاصة في البلدان التي تعتمد على الجباية كأهم مورد للخزينة العامة للدولة.

ولهذا يسعى القانون الجبائي إلى إيجاد حلول عن طريق توظيف جميع الوسائل المتاحة لمحاربتها، ونجد من ضمن هذه الوسائل الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: ماهية التهرب والغش الضريبي

أولا: التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو محاولة الأشخاص الخاضعين للضريبة التخلص من أعبائها كليا أو جزئيا وعدم الالتزام بأدائها.

هناك عدة تعاريف تناولت موضوع التهرب الضريبي أذكر منها:

التعريف الأول:

يعرف التهرب الضريبي taxe évasion في علم المالية العامة بأنه تخلص الافراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة له. (خالد، 2013، صفحة 19)

التعريف الثاني:

أن التهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص اخر ولتحقيقه يتخذ المكلف القانوني عدة الطرق وأساليب قد تكون مشروعه أو غير مشروعه.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه محاولة المكلف الضريبي الامتناع من تسديد الضريبة المستحقة للدولة كليا أو جزئيا والمترتبة على دخله أو ثروته مستخدما بذلك شتى الطرق والأساليب غير مشروعة. (حسينة، 2019/2018، صفحة 93)

ثانيا: مفهوم الغش الضريبي

التعريف الأول:

الغش الضريبي la fraude fi scaleعرفه Delahaye thomas بأن " الغش هو كل مخالفة أو خرق للقانون الجبائي"

كما عرفه marginez André بقوله " نستطيع أن نقول هناك غش جبائي إذا تم استعمال طرق تمكن من الهروب من الضريبة. فالغش في معناه الواسع هو مجرد فعل ينجر عنه سوء نية بهدف التغليط والتظليل.

كما عرفه أيضا camille rosier بأنه: " يشمل كل العمليات القانونية أو المحاسبية وكل الوسائل والترتيبات والتدابير التي يلجأ إليها المكلف بهدف التخلص من الضرائب والمساهمات.

أما المشرع الجزائري فقد عرفه على أنه كل تملص أو محاولة التملص باستعمال طرق تدليسيه في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم أو تصفية كليا أو جزئيا. (عيسى، 2019، صفحة 576)

التعريف الثاني:

جريمة الغش الضريبي هي تلك الحركات المادية والعمليات القانونية والمحاسبية وكل الوسائل والترتيبات التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة للتخلص من دفع الضريبة. (بن شيخ و دراجي، 2021، صفحة 20)

ثالثا: الفرق بين التهرب والغش الضريبي

من خلال التعريفات السابقة يمكننا التفرقة بين التهرب والغش الضريبي حيث يمكننا تخيل الغش الضريبي كمظلة علاقة تغطي العديد من الاشكال المختلفة تحتها، حيث يكون تحت هذه المظلة التهرب الضريبي كأحد الجرائم التي تعد شكل من أشكال الغش الضريبي:

	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
من حيث الموقف السلوكي	_يعتبر افة وسلوك غير حميد سواءا كان طوعيا. يجب على دولة مكافحته والسعي للقضاء عليهما بكل الوسائل. _كل منها يدلان على غياب الوعي الضريبي وانعدام العنصر الأخلاقي للمكلف	_يعد التهرب الضريبي خطأ مرتكب بحسن نية في سير اختيار طريقة أقل إخضاعا للضريبة. أما الغش الضريبي فيضم التعمد والنية السيئة في مخالفة القانون الضريبي. _فيما يخص أركان الجريمة فإن التهرب الضريبي يحتوي على

	_كلاهما يعد انتهاك لمبدأ العدالة الضريبية.	العنصر المعنوي فقط (النية)، في حين أن الغش الضريبي يحتوي على كل من العنصر المادي والمعنوي (النية إضافة إلى طرق ووسائل احتيال) وهذا ما يجعله جريمة كاملة.
من حيث الموقف القانوني والاقتصادي	_كلاهما يؤديان بالمكلف إلى نتيجة واحدة في تخفيض مقدار الضرائب المفروض دفعها عادة لخسارة الخزينة العامة. _في ظل هذا المشرع الجزائري فإنه لم يشترط للقيام التهرب الضريبي وجود جريمة تامة أي حصول النتيجة بل أن المحاولة وحدها تعني لوصف الغش الضريبي فقد سوى المشرع بين تمام ارتكاب الجريمة ومحاولة ارتكابها، وهذا ما جاء به المشرع في مجمل القوانين الضريبية.	_التهرب الضريبي هو مجموعة السلوكيات التي تؤدي بالمكلف على تخفيض العبء الضريبي باستخدام التقنيات والمهارات القانونية (استغلال الثغرات القانونية) في حين يعتمد الغش الضريبي على تقنيات غير قانونية (مخالفات صريحة للقانون). _التهرب الضريبي يترتب عليه اتخاذ إجراءات إدارية تقوم بها المصالح الضريبي في حين أن الغش الضريبي يعد جريمة قانونية ينتج عنها إجراءات إضافية إلى إجراءات القضائية التي تكون شكل عقوبات.
من حيث الموقف الضريبي	_كل منهما يسعى إلى تخفيض العبء الضريبي على المكلفين وذلك من خلال مقاومته وإزالته بكل الطرق. _كلاهما يؤديان إلى حرمان الخزينة العمومية من جزء كبير من إيرادات ضرورية لمواجهة النفقات العامة.	_التهرب الضريبي يشغل الثغرات القانونية والتي تساهم على تجنب الضريبة (عدم وجود ضريبة)، في حين أن الغش يعتبر جريمة مالية تؤدي إلى ضياع حقوق الخزينة العامة للدولة.

الجدول 1 الفرق بين التهرب والغش الضريبي

المطلب الثاني: أنواع أسباب وآثار التهرب الضريبي

أولا: أنواع التهرب الضريبي

تتعدد أنواع التهرب الضريبي بحسب الزاوية التي ينظر إليها ومن خلاله وفق (03) ثلاثة تقسيمات رئيسة وهما:

1- من حيث درجة التعقيد

1-1 التهرب البسيط :

وهو يتعلق بعدم انتظام أو نسيان أو عدم دقة بحسن النية أو من دون إرادة صريحة لمخالفة القانون، وهو شائع كنسيان بعض عناصر الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة.

1-2 التهرب المصنف :

وهو السعي صراحة إلى تضليل الإدارة الضريبة سواء بتقديم تصريح خادع أو الامتناع عن طريق تقديم التصريح الضريبي.

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن التهرب المركب يتوفر على كلا العناصر لخرق القوانين الجبائية:

العنصر المادي: والمتمثل في إنقاص العنصر الأساسي.

عنصر القصد: ومعناه دراية المكلف وعلمه بعدم مشروعية الفعل.

عنصر التدليس: وهو مسح كل الأدلة ترقبا لأي رقابة محتملة. (جامع، 2023/2022، صفحة 92)

2- من حيث المشروعية

2-1 التهرب الضريبي المشروع :

هو الشكل الذي يستفيد فيه الخاضع للضريبة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والتي تسمح له بالتخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة قانونية.

2-2 التهرب الضريبي غير مشروع :

هو الشكل الذي يخالف فيه الخاضع للضريبة القانون عمدا، ويتجنب فيه دفع الضريبة قصدا، عن طريق عدم تقديم أي تصريح بالأرباح، أو عن طريق تقديم تصريح ناقص أو خاطئ، أو عن طريق الاستفادة من بعض القوانين التي تسمح بإخفاء قسم من حقيقة الأرباح على دوائر المالية.)مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله وعقوباته، 2023(

3- من حيث مكان حدوثه

3-1 التهرب الضريبي الداخلي(الوطني) :

ويعد الأكثر شيوعا وقدما في العالم من التهرب الدولي، وهو التهرب الواقع داخل حدود الدولة الواحدة ويكثر اللجوء إليه في إطار الضرائب المباشرة التي تعتمد غالبا على تقديم إقرارات ضريبية من المكلف إلى الإدارة الضريبية كما في الضريبة على أرباح المهن التجارية والصناعية.

3-2 التهرب الضريبي الخارجي (الدولي) :

وهو التهرب الحاصل خارج حدود الدولة الواحدة نتيجة استفادة المكلف من مبدأ السيادة الضريبية للدولة وقيامه باستغلال ارتباطه بعلاقة تبعية تربط بعدة دول، سواء لحمله جنسية إحداها أم بعضها. بحسب معيار التبعية السياسية، أم حسب معيار التبعية الاجتماعية. أو وفق لمعيار التبعية الاقتصادية وذلك بهدف التخلص من التزاماته الضريبية. (الصابوني، 2023، صفحة 450)

ثانيا: أسباب التهرب الضريبي

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1-الأسباب التشريعية:

إن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي، ومرجع ذلك إما النقص في التشريع الضريبي وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون.

2-الأسباب الاقتصادية:

من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع كجزء كبير من دخله.

3-الأسباب الإدارية والفنية:

تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت عملية التهرب الضريبي.

4-الأسباب الأخلاقية والاجتماعية:

إن نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير على اعتبار أن سرقة الخزينة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس حال في المجتمعات الأوروبية التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراما منها للالتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية.

5-الأسباب السياسية:

إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الاتفاق العام في الدولة تلعب دورا أساسيا في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة. (خالد، 2013، صفحة 20)

ثالثا: اثار التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي اثار سلبية حيث أنها تؤدي إلى تخفيض الإيرادات العامة وبالتالي الاضرار بالخزينة العمومية، ما يترتب عليه عدم قيام الدولة بالانفاق العام على أكمل وجه تحقيقا لمصلحة المجتمع، وبالإضافة إلى تأثير الظاهرة على جوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية.

1-الاثار المالية:

تؤدي عملية التهرب الضريبي من الناحية المالية إلى نقص في حصيلة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى عجز الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقات العامة. الامر الذي يدفع الدولة إلى اتخاذ تدابير أخرى لمعالجة عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض أو إلى الإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار والذي من شأنه الاضرار بالطبقات الفقيرة أو قد تقوم الدولة بفرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب الموجودة أو إلى الإصدار النقدي الجديد وهو ما يؤدي إلى زيادة العبء على المكلفين الشرفاء الذين لو يتهربوا من دفع ما عليهم من ضرائب.

2-الاثار الاقتصادية:

يؤدي التهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية إلى عدم تحقيق الدولة أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن النقص في حصيلة الضرائب يؤدي إلى عدم توافر الأموال اللازمة لتمويل

الاستثمارات مما يكون له نتيجة في إضعاف الفاعلية كأداة للتوجيه الاقتصادي وتحقيق عدالة توزيع الدخول. بالإضافة إلى أن التهرب الضريبي يؤدي إلى الإخلال بشروط المنافسة بين المشروعات، لأن المشروعات الأكثر كفاءة ونفعا للاقتصاد القومي هي التي تقوم بدفع الضرائب. ولذلك لن تستطيع أن تنافس المشروعات الأقل كفاءة والتي تتهرب من دفع الضرائب.

3-الاثار الاجتماعية:

للتهرب الضريبي أضرارا اجتماعية كثيرة من أهمها:

_عدم قدرة الدولة على استخدام حصيلة الضرائب كأداة أساسية لتوزيع الأعباء القومية بين المواطنين بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

التضخم في الأسعار والذي يؤدي إلى اختلال الاستقرار والتوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع وتدهور في مستوى معيشة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة فهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان الدول. (آثار التهرب الضريبي، بلا تاريخ)

المطلب الثالث: أنواع أسباب وآثار الغش الضريبي

أولا: أنواع الغش الضريبي

1- من حيث درجة التعقيد:

1-1 الغش البسيط:

يعتبر كل تصرف أو محاولة تضليل بحسن النية لأجل التخلص من الضريبة، أو تخفيض الضريبة إلى أقل قدر ممكن، من خلال تقديم تصريحات خاطئة عمدا، أو عدم تقديمها وهذا من الغش يشبه التهرب الجبائي. ولقد ورد ذكر الغش البسيط في التشريع الجبائي في المواد 192-183 من قانون ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

1-2 الغش المركب:

إن استعمال الطرق التدليسية ليست فقط عند الهروب من دفع الضريبة، كذلك محاولة تضليل الرقابة مثل تقديم فواتير ناتجة عن نية تجنب الضريبة. تضخيم قيمة الأعباء وتخفيض الارادات. إن الغش المركب هو كل محاولة إرادية يقوم بها المكلف بسوء نية مستعملا طرق تدليسية في إقرار أساس الضريبة. (بكريتي و يوسفي، صفحة 170،171)

2-من حيث مكان حدوثه:

2-1 الغش الوطني (المحلي):

يمكن تعريف بأنه كل استعمال لطرق وممارسات غش من قبل المكلف محاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من التزاماته الجبائية الناجمة عن التشريعات الجبائية الوطنية. ويمكن كذلك تعريفه بأنه كل غش يتم داخل حدود الدولة يكون المكلف في مواجهة سلطات بلده فهو يخضع لقانون جبائي وحيد.

2-2 الغش الدولي:

يتمثل هذا النوع من الغش في عدم دفع الضريبة أو الضرائب داخل البلد وتحويل المداخيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية إن صح التعبير. وهذا بغية التقليل من المبالغ المقتطعة، وهذا النوع من الغش يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية والنشاط الكبير الذي غير حركة رؤوس الأموال. (رحال، 2014/2013)

3-من حيث جسامة المخالفة:

3-1 الغش الجبائي بسيط:

وهو المعتمد من طرف المكلف لفرض تضليل الإدارة الجبائية ويتم عندما يصرح المكلف بأسس أو عناصر التي تعتمد لتحديد وعاء الضريبة، ويبن من خلالها دخل أو ربحا ناقصا أو غير صحيح وهيا تخص على العموم التصريحات المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم.

3-2 غش جبائي مركب:

يمارس عموما عند محاولة التخلص من العمليات الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الرسم على القيمة المضافة). (أ.يوسفي، صفحة 5)

ثانيا: أسباب الغش الضريبي

تتعدد أسباب الغش الضريبي وتختلف من بلد إلى اخر باختلاف الشريعات المالية والاوضاع السياسية والاقتصادية.

1- الاسباب التشريعية

يتضمن التشريع الضريبي بخصائص تختلف عما تمتاز به التشريعات الوضعية العامة وتكون باعثا للمكلف للغش في الضريبة.

فالقانون الضريبي غير عام وغير دائم، ولا يحقق توازنا بين المكلف والإدارة فهو يميز بين المكلفين الخاضعين للقانون الواحد تبعا لحالتهم المادية والعائلية، وكلما أمعن القانون في الاتجاه زاد في التفريق بين المواطنين وكان مدعاة للغش والتهرب، كما أن التشريع الضريبي غير مستقر ويتعدل بصورة متواصلة تبعا للسياسة المالية والحالة الاقتصادية في البلاد لاعتبارات الفنية وهذه الحقيقة مزالت موجودة حتى الان. ذلك أن النظام الضريبي لم يستقر تماما بعد، فقد توالت حتى الان قوانين فرضها الضرائب، المتعددة العادية والنوعية والاستثنائية والعامة والنسبية والتصاعدية ومزال هناك تعديل في بعض أحكام الضرائب من وقت لآخر ورفع المعدلات الضريبية ويتبع كل هذه الإجراءات عديدة ومختلفة مما يشعر المكلف بشيء من الضيق قد يدفعه إلى الغش والتهرب الضريبي (قنيع، 2017/2016، صفحة 11).

2- أسباب السياسية:

تكمن في استخدام الارادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة التي تعمل على الاستقرار السياسي في الجزائر، هذه حقيقة يجب الوقوف عندها من خلال الحوافز الجبائية الممنوحة يضغط من طرف أصحاب المصالح التي قد يتم تحويلها من طرف هؤلاء مما يشكل احتيالا ضارا على مصداقية الاستثمار. (شارقي و مباركي، 2017، صفحة 283)

3- الاسباب الاقتصادية:

تؤدي فترات الركود والأزمات التي تشهدها البلاد إلى انتشار الغش الضريبي وزيادته بسبب شح الأموال وتراجع دافعي الضرائب ، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، مما يزيد من حساسيتهم اتجاه الضرائب وارتفاع الاسعار، مما يجعل من الصعب على المنتجين نقل العبء الضريبي، ولذلك يدفعهم الغش الضريبي إلى استخدام مختلف الأساليب المتاحة بينهما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي: يقل ميل دافعي الضرائب إلى التهرب الضريبي بشكل غير مشروع وذلك بسبب وفرت الاموال، وارتفاع الدخل وتحسن القوة الشرائية للمواطنين، وهوما يسمح للمنتجين بنقل عبء

الضريبة إلى المستهلكين من خلال رفع أسعار منتجاتهم وبالتالي يكون الدافع النفسي لدافعي الضرائب منخفضا.

عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم الاحتيال، وذلك بسبب عدم السيطرة على سوق السلع والخدمات، فضلا عن عدم ضمان حرية المنافسة وهو من أهم شروط شفافية المعاملات، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب. (بهلولي و طرش، 2023/2022، صفحة 25،26)

ثالثا: اثار الغش الضريبي

1-الاثار المالية:

وهي أول الأعراض التي تظهر عند الإصابة بالداء، فالغش الضريبي يحدث نزيفا للمالية العامة ويسبب خسائر معتبرة للخزينة العمومية وهذا ما يؤدي إلى تقلص نشاط السلطات العمومية وهكذا فالدولة تستثمر أقل وتوظف في هياكلها أقل وتستند أقل من أجل إنجاز الهياكل القاعدية وأمام هذه الوظيفة تلجأ إلى طلب المزيد من الذين لا يمكنهم الغش وتحجم عن تقديم الاعانات والاعفاءات الجبائية الموجهة لدعم وترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (محمد، 1997/1996، صفحة 69)

2-الاثار الاقتصادية:

يؤدي الغش الضريبي لندرة السيولة النقدية حيث يسعى المكلف في أغلب الاحيان لإخفاء المبالغ التي تملص منها خارج السوق النقدي، ويحرص على اكتنازها خارج البنوك الامر يلحق أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني.

يساهم الغش الضريبي في تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية المحلية، وخاصة في الدول النامية حيث تغطت الاموال ضخمة من الرقابة الجبائية، وتحرم الدولة من استثمارها في تمويل الانشطة الاقتصادية المحلية. ويترتب على ذلك خسائر تلحق بالخزينة العمومية للدولة، فالغش الضريبي يساهم في ضعف الادخار العام فانخفاض مستوياته يجعل الدولة تقلص حجم الاعفاءات الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار إضافة للبطالة سبب عجز الدولة عن توفير مناصب مالية جديدة بسبب قلة السيولة النقدية. كذلك من الاثار السلبية للغش الضريبي على الاقتصاد الوطني التأثير السلبي على المنافسة النزيهة، وذلك بلجوء الشركات التي تحرص على أداء التزامات الضريبة فالشركة التي

تتملص من الضريبة تقل تكلفة إنتاجها وتعتبر عائدات الغش الضريبي ربحا لها، وهذا ما يمنحها ميزة تنافسية غير مشروعة على حساب غيرها. (بركان و بن ناصف، 2021/2020، صفحة 70)

3-الاثار الاجتماعية والسياسية:

إن الهدف الرئيسي من الضرائب هو تحقيق العدالة والمساواة من ناحية الاجتماعية كما هو معروف وذلك عن طريق دورها الفعال في تقليص الهوة بين أفراد المجتمع. وبالتالي تقليص التفاوت الموجودة بينهما، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني بصورة أكثر عدالة على كل الافراد المجتمع غير أن الغش الضريبي يؤدي إلى عكس بعض الاهداف فهو يزيد في الهوة بين الطبقات لأنه عند محاولة قيام الدولة بتمويل الانفاق العام ،فهي تلجأ بالضرورة إلى الرفع من حجم حصيلتها الضريبية وذلك إما برفع معدل الضرائب أو إنشاء ضرائب جديدة دون مراعاة العدالة الضريبية في عملية الفرض هذه، وعليه يتحمل المكلفين غير القدريين على الغش الضريبي أعباء إضافية وهؤلاء المكلفين هم عادة أصحاب المداخيل المحدودة،الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلي اتساع الهوة بين طبقات وبالتالي المساس بالرضا السياسي والاستقرار الاجتماعي في الدولة. (يوسف، 2014/2013، صفحة 154)

المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل آليات الرقابة الجبائية.

في ظل التوجهات الاستراتيجية لرقمنه الادارة الجبائية وتحولها إلى إدارة إلكترونية من خلال تطوير نظامها المعلوماتي، سيكون هناك إقبال أكبر على عمليات التصريح الجبائي في إطار تسهيل إجراءات الرقابة الجبائية، ونظرا لتبني مسعى مرجع نوعية الخدمة الذي يعمل على تحسين نوعية وجودة الخدمة الجبائية. ستكون هناك شفافية أكبر في التعامل، ومن ثم تعزيز العلاقة بين المكلف بالضريبة والادارة الجبائية مما سيسهل ويزيد من فعالية الرقابة الجبائية وذلك في ظل الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي أقرها المشرع الجبائي، وبذلك ينخفض عدد الملفات الخاضعة للتحقيق وعدد المنازعات الجبائية. وتطور عمليات التحصيل الجبائي.

المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة الجبائية

أولا: مفهوم التحول الرقمي للإدارة الجبائية

يعرف التحول الرقمي للإدارة الجبائية على أنه عملية إدخال تقنيات حديثة في الإدارة الجبائية تسعى إلى تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية للمكلفين بالضريبة، وكذا تنفيذ إجراءات التحصيل الجبائي

للضرائب المفروضة على المكلفين بفعالية. وميزة هذا التحول هو تقديم الخدمات عبر منصات رقمية (بوشملة و سليماني، 2023، صفحة 201).

ثانيا: التنظيم الجديد للإدارة الجبائية

1-مديرية كبريات المؤسسات DGE

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 05-494 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 في 24 سبتمبر 2006. في إطار البرنامج الشامل لتحديث الادارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، المديرية الكبرى مسؤولة أساسا عن تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 2مليار دينار جزائري. (بن صوشة، 2019/2018، صفحة 379)

2- مركز الضرائب: CDI

تعد هذه المراكز ضمن مسار عصرنة الإدارة الجبائية، والهدف منها هو تنظيم أنظر للمصالح الخارجية، وكذا تحسين التميز ومراقبة المكلفين ذوي الأهمية المتوسطة، فالمركز يشكل الممثل والمتحدث الجبائي الوحيد لهم ويتكفل تحت رعاية رئيس المركز خاصة بأعمال الترقيم ومتابعة التزامات التصريحات والدفع وحساب الحصائل. (قويدر، 2021، صفحة 546)

3-مركز الجواري للضرائب: CPI

تقوم المراكز الجواري للضرائب بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية، وتهدف المديرية العامة للضرائب من وراء خلق هذا الهيكل الجديد إلى فصل المكلفين أصحاب أرقام الاعمال الصغيرة من كبار المكلفين، وحصرهم في هيكل تنظيمي واحد من أجل ضمان التحكم بشكل أحسن في الوعاء الجبائي لهذه الفئة من المكلفين الذين يمثلون أكثر 70إجمالي عن النسيج الجبائي.

(لواج و درغوم، 2021، صفحة 263)

المطلب الثاني: دواعي رقمنة الإدارة الجبائية

أولا: تضخم عدد الهيكل الإدارية

تعاني الادارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتماثل مهامها. وهذا ما يتناقص مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى الإدارة بأقل تكلفة وفي هذا الشأن يسعى برنامج الرقمنة إلى تقليص عدد الهياكل الادارية بتجميع الادارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

ثانيا: تدهور وضعية الهياكل الإدارية:

إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين المتوسطة والسيئة وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب. وهذا ما يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية رقمنتها بفرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ثالثا: استفحال ظاهرتي التهرب والغش الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:

لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية التهرب والغش الضريبي وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني. أصبح من الضروري رقمنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الجبائية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الجبائي. (بوزيان و محي الدين، 2021، صفحة 154)

المطلب الثالث: وسائل دعم الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية

تعتبر الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية جزءا من الثقة بين الدولة والمواطن، فالمواطن الذي يؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو إنفاق رشيد وعادل ونزيه. ويكون أقرب إلى الالتزام بواجباته الوطنية ومنها الواجبات الجبائية.

أولا: مكافحة التهرب والغش الضريبي بكافة الوسائل المكلفة:

إن مسؤولية التهرب والغش الضريبي تقع على عاتق كل من المكلف والإدارة الجبائية فالإصلاح الجبائي يمكن أن يحد من التهرب والغش الضريبي، فإصدار قوانين تتسم بالبساطة والوضوح على معدلات ضريبة مناسبة ومعقولة فضلا عن تفعيل دور القضاء لمواجهة جرائم الظاهرتين كلها تعد

أمور حاسمة في الحد منهم. فضلا عن إجراءات الإدارة الجبائية مثل توفر الإطارات وبتوفر نظام معلوماتي كفئ قادر على معالجة الكم الكبير من البيانات.

ثانيا: توعية المكلف بالضريبة

والمقصود من التوعية تحسيس المكلف بدور الضريبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدوره اتجاه هذه التنمية واقتناعه بواجبه الضريبي ومن أجل إرساء الوعي بين أفراد المجتمع يجب تحقيق المفاهيم التالية:

-تعريف الأفراد بواجبهم الضريبي بشتى الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذا تنظيم الندوات لشرح بنود القوانين فيما يتعلق (بكيفية حسابها " تحصيلها).

-الإرشاد بالبرامج الحكومية المحققة من العائدات الضريبية التي تتم تحصيلها.

-إقناع المكلف بأن الضريبة من أهم صفات المواطنة وأنها تعود بالفائدة عليه وعلى وطنه وأن عدم دفعها يؤدي إلى تحميل عبئها للغير.

-إعلام المكلف بحقوقه في طلب الإعفاء من الضريبة أو التنزيل وكذلك حقه في الاعتراض على الإجراءات وعلى التقدير.

-استعمال عبارات إشهارية تحسيسية بسيطة يفهمها كل مواطن مهما كان مستواه. ومن الامثلة الدالة نذكر:

- دفع الضريبة رمز المواطنة.
- دفع الضريبة: مشاركة الأعباء العامة.
- دفع الضريبة: خلق مناصب شغل.
- دفع الضريبة تنمية اقتصادية.
- رفع التهرب إلى جناية تؤدي إلى الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية. (طرشي، 2015، صفحة 25،26)

ثالثا: تطوير العلاقة بين الإدارة والمكلف:

إن وجود علاقة جيدة بين الإدارة والمكلف من شأنها أن تنشر الثقة وتقلل من حالات التهرب، ولا شك إن هذه العلاقة ترتبط إلى حد ما بمدى التعاون القائم بين الإدارة والمكلف، وقصد تحسين هذه العلاقة يجب مراعاة الإجراءات التالية:

-تنمية الوعي الضريبي الذي يتناسب طردا مع الشعور بتحمل مسؤولية في أعباء الدولة في مجال الخدمات العامة وتسيير المرافق العمومية.

-تكوين وإعلام المكلف عن طريق إتباع سياسة تكوينية وإعلامية واطلاعه على مختلف المستجدات

-تخصيص المكافأة للمكلفين الذين يظهرون تعاونًا ضريبيًا أكبر مع الإدارة الجبائية

-اعتماد فكرة الزبونية بين الإدارة والمكلف حتى تتحول العلاقة بينهما من علاقة تصادمية مبنية على الشك إلى علاقة تبادلية مبنية على التعاون. (ولهي و عجلان، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، 2008، صفحة 159)

خلاصة الفصل:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات القانونية المستعملة من الإجراءات القانونية المستعملة من طرف الإدارة الضريبية للمحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة الطرق المنتهجة للتهرب والغش الضريبي، حيث يعتبر عدم التزام المكلف بدفع الحقوق الواجب دفعها اتجاه الإدارة الضريبية سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة وذلك بأساليب مختلفة منها محاسبية وقانونية، هذه طرق على اقتصاد الدولة والخزينة العامة.

ولهذا ينبغي على الدولة وضع حد والوقوف أمام هاتين الظاهرتين وذلك عند طريق التأكد من صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين ومن أجل تحقيق أهداف الرقابة، عمل المشرع على تنظيم مراحل سير عملية الرقابة وكذا تنظيم هياكل الإدارة وأسند لكل هذه الهياكل مهم خاصة بها.

–

الفصل الثـــــــــاني:

الجانب التطبيقي للدراسة

تعد الرقابة الجبائية من الوسائل القانونية والحتمية التي تستخدمها الإدارة الجبائية لمراقبة ومعاينة الأخطاء والنقائض قصد التأكد من التصريحات المكتتبة فهي تعتبر وسيلة فعالة تعمل على محاربة التهرب والغش الضريبي، فإن نجاح هذه العملية لابد من توفر وسائل مادية وموارد بشرية ذو كفاءة علمية من أجل تحقيق من صحة التصريحات المقدمة صدقها وقانونيتها وصولا إلى تصحيح وتقويم الرقابة الأخطاء المرتكبة، غير أن الرقابة على مستوى مصالح الإدارة الجبائية تبقى غير كافية لهذا تلجأ الإدارة للقيام بمجموعة من التحقيقات التي سأوضحها في هذا الفصل.

بالإضافة إلى توفر وسائل تقنية وتكنولوجيا في ظل عصرنة الإدارة الجبائية لتسهيل العمل الرقابي.

بعد إحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة من ناحية النظرية وباعتبار أن أي دراسة نظرية تتبعها دراسة تطبيقية لمحاولة إسقاط الجانب النظري في الواقع العلمي، تم اختيار مركز الضرائب لولاية المسيلة باعتباره أحد الهياكل الجبائية الرئيسية في النظام الجبائي.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى:

تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تقييم مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي

تحليل نواتج عملية الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب بالمسيلة

مديرية الضرائب هي إحدى المديريات الحكومية التي من مهامها المحافظة على الاستمرار في جميع المجالات للدولة كما تعتبر من أول المؤسسات الحكومية الممولة للخزينة عن طريق فرض ضرائب و رسوم مختلفة عند الاستقلال كانت الإدارة الضريبية لازالت تحت الرقابة الفرنسية من الناحية القانونية والتقييم العام والتنظيمي، لكن بمجرد انتخاب المجلس الشعبي الوطني سنة 1962 قرر تجسيد مديرية للضرائب فأصبحت مديرية وطنية تحت وصاية وزارة الاقتصاد وبعد إعادة الهيكلة الاقتصادية أصبحت تحت وصاية وزارة المالية وبعد التقسيم الجديد أصبحت مكونة من مديرية عامة متمركزة في الجزائر العاصمة وتدير مديريات جهوية تدير بدورها مديريات ولائية مرونة من مديريات فرعية تتضمن مراتب.

أسست عام 1975 وأعيد هيكلتها سنة 1991 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 91/ 60 مؤرخ في 1975/02/32 لتأدية مهام وأهداف قانونية واقتصادية تتبع للمديرية الجهوية للضرائب بسطيف تتفرع عنها 13 مفتشية 11 قباضة موزعة على دوائر وبلديات الولاية تتفرع على قطاع تكويني هيكلي منظم يتكون من مديريات فرعية تضم عدة مكاتب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بالمسيلة.

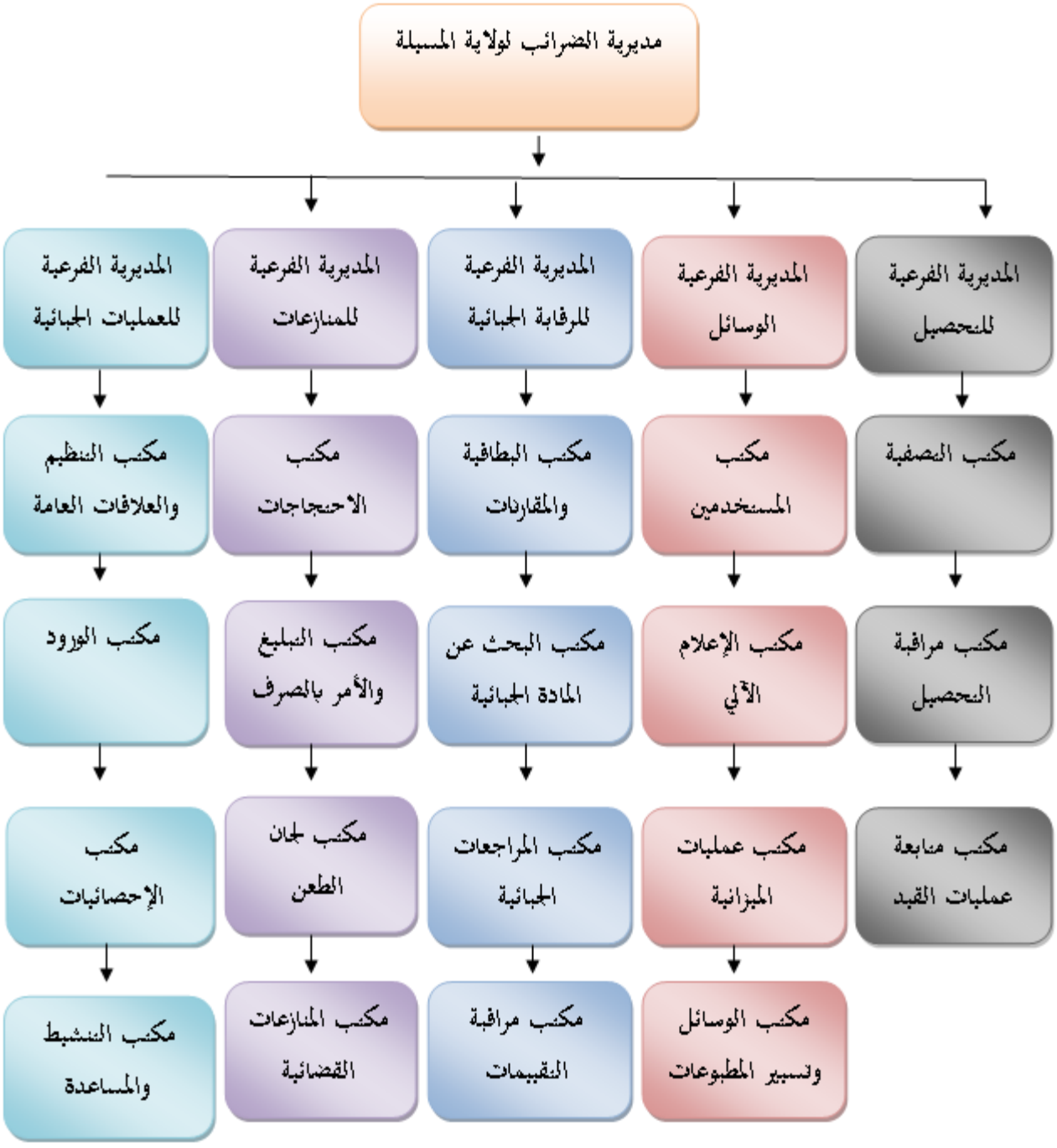

الشكل 3. الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بالمسيلة

المطلب الثالث: مهام المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

أولا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDOF):

وتكلف لا سيما بما يأتي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

تتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي:

- ✓ مكتب الجداول؛
- ✓ مكتب الإحصاءات؛
- ✓ مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العامة؛
- ✓ مكتب التسجيل والطابع.

1- مكتب الجداول ومهامه :

-المصادقة على الجداول التي تما تصفيتها من الضرائب والرسوم؛
-مراقبة الجداول التلخيصية وإعطائها الصيغة التنفيذية.

2 -مكتب الإحصاءات ومهامه :

- استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل المقدمة من الهياكل الأخرى وجميع الحالات الإحصائية الدورية وإرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب لتثبيتها.
- إعداد نسخ ثانية من الإنذارات وتسليمها.

3- مكتب التسجيل والطابع :

- تقويم أعمال مفتشيات التسجيل والطابع والبطاقات والمواريث مسك بطاقية الأملاك العقارية.

4- مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العامة ومهامه:

- توزيع التعليمات والمناشير والمذكرات الواردة من الإدارة المركزية.

- مراقبة تنفيذ وانجاز برنامج عمل مفتشيات الوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية.

ثانيا: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية (SDCF):

تقوم بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، وتتكون المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي:

- ✓ مكتب البحث عن المعلومة الجبائية الذي يعمل على شكل فرق؛
- ✓ مكتب البطاقية وجداول المعلومات؛
- ✓ مكتب المراجعات الجبائية والذي يعمل شكل فرق؛
- ✓ مكتب مراقبة التقييمات والذي يعمل هو الآخر على شكل فرق.

1-مكتب البحث عن المعلومة الجبائية ومهامه:

- إعداد بطاقية خاصة بالجامعات المحلية والإدارات والأجهزة والمؤسسات وتقيم أنشطة المكتب والمفتشيات؛

- التنقل للمؤسسات الاقتصادية والإدارية المحلية لتحصيل المعلومات الجباية المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين؛

- استقبال المعلومات الواردة من مديريات ضرائب الولاية على مستوى الوطن والخاصة بالمتعاملين المحليين

2- مكتب البطاقية وجداول المعلومات ومهامه:

- تسير البطاقات ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقاتهم.

3- مكتب المراجعات الجبائية ومهامه:

-إحداث وتسيير بطاقية خاصة بالمؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يمكن أن يكونون محل ماجعة أو مراقبة حيث يتكون من فرقتين هما:

3-1 مكتب التحقيقات الجبائية ومهامه: مهامها القيام بعمليات التحقيق المحاسبي للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي.

3-2 مكتب التقييمات العقارية ومهامه: تلقي نسخ عقود مختلفة لنقل الملكية العقارية من البيع وهبة وقسمة وتبادل من قبل الأشخاص الطبيعيين تقوم بالمعاينة الميدانية للعقار موضوع العقد قصد إعادة التقييم لهذا العقار

المبحث الثاني: تقييم مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي

المطلب الأول: دراسة حالة تحقيق المحاسبي على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة

أولا: المرحلة التمهيدية لبدء عملية التحقيق

1- التعريف بالمؤسسة محل التحقيق المحاسبي:

م.ش. وذ م.م ××××××××××× تمارس نشاط مؤسسة الصحة الخاصة من نوع الذي لا يتوفر على إقامة للمرضى منذ تاريخ 01/09/2011 حسب السجل التجاري رقم 11 ب ××××××وعنوان الشركة محل×××××× منطقة النشاطات والتخزين والتجزئة الترابية××××××بالمسيلة.

الشركة لديها ملف جبائي مسجل بمفتشية الضرائب الجعافرة تحت رقم المادة××××× والرقم الجبائي×××× وبرأس مال قدره 60100000 دج.

ويقوم بتسيير شؤونها السيد ×××××مديرا مسيرا للشركة.

الوضعية الجبائية:

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- تخضع الأرباح المتأتية من نشاط الشركة للضرائب على أرباح الشركات وفقا للمواد 135.136، 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- تخضع أرقام الاعمال المحققة للرسم على نشاط المهني وفقا للمواد 217 و357 من نفس القانون.

ولكون المكلف مستخدما يشغل عمالا فإن الأجور المدفوعة تخضع لضريبة على الأجور والرواتب حسب المواد 65و75 من نفس القانون والرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين طبقا لنص المادة 196 مكرر من قانون ضرائب المباشرة.

- تخضع الأرباح الموزعة المتأتية من نشاط الشركة للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وفقا للمادة 45 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- النشاط الممارس يخضع لرسم الطابع على المبيعات التي تتم نقدا حسب المادة 100 من قانون الطابع.

الرسم على القيمة المضافة:

النشاط الممارس يخضع للرسم على القيمة المضافة حسب المواد 01و02و23و21و29 من قانون رقم الاعمال.

2-: إعلام المكلف ببدء عملية التحقيق

تم جمع المعلومات الجبائية المتعلقة بنشاط من الهيئات الإدارية والمالية في إطار حق الاطلاع المحور للإدارة الجبائية وفقا للمواد من 45 إلى 63 من قانون الإجراءات الجبائية.

تم برمجة نشاط المكلف في التحقيق المحاسبي ضمن برنامج سنة 2023 وتم تبليغه بموجب إشهار بالتحقيق رقم 274 المؤرخ في 31/08/2023 الملحق رقم () مرفق بميثاق المكلف بالضريبة طبقا لأحكام المادة: 20 من قانون الإجراءات الجبائية.

ثانيا: كيفية سير عملية التحقيق

1: فحص المحاسبة من حيث الشكل:

الدفاتر الإجبارية:

تم تقديم الدفاتر المحاسبية التالية:

دفتر اليومية: مصادق وموقع عليه من طرف رئيس المحكمة بالمسيلة.

دفتر الجرد: مصادق عليه من طرف رئيس المحكمة بالمسيلة.

دفتر الأجرة: مصادق وموقع عليه من طرف رئيس المحكمة بالمسيلة.

الدفاتر المساعدة:

تتمثل في دفتر المشتريات، دفتر البنك، دفتر الصندوق ودفتر العمليات المختلفة، وهي ممسوكة بنظام الاعلام الآلي بطريقة منظمة ومرتبة.

2- التقييم العام للمحاسبة

إن محاسبة المكلف مقبولة في تأسيس وعاء الضريبة.

ثالثا: التبليغ الاولي بنتائج التحقيق

1- التحقيق في رقم الاعمال خلال السنوات محل الدراسة

1-1عدد الاشعة بالنوع والعدد للسنوات 2022.2021.2020.2019

EXAMEN	2019	2020	2021	2022
ECHOGRAPHIE	10110	13191	11435	13531
DOPPLER	576	454	477	772
RADIOGRAPHIE	5431	2467	3010	5711
EXAMEN SPECIALISE	739	555	759	684
MAMMOGRAPHIE	542	227	362	516
SCANNER	4633	3572	4089	4005
IRM	1981	1350	1893	2331
CSINTIGRAPHIE	0	-	-	649
ANALYSES MEDICALES	0	-	-	2564
المجموع	24012	21816	22025	30763

الجدول 2 عدد الاشعة بالنوع والعدد.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

2-1 المشتريات من مادة الأفلام:

الجدول 3 المشتريات من مادة الأفلام

رقم الفاتورة	التاريخ	الكمية	التعيين	عدد الافلام
0000009/2019	20/02/2019	25	FILM DI-HL 36*43 B/100	2500
		10	FILM DI-HL 26*36 B/150	1500
00000024/2019	28/03/2019	30	FILM DI-HL 36*43 B/100	3000
		20	FILM DI-HL 26*36 B/150	3000
		10	FILM DI-HL 20*25 B/150	1500

00000041/2019	05/05/2019	25	FILM DI-HL 36*43 B/100	2500
00000054/2019	30/07/2019	50	FILM DI-HL 36*43 B/100	5000
		50	FILM DI-HL 26*36 B/150	7500
00000085/2019	01/12/2019	52	FILM DI-HL 36*43 B/100	5200
		25	FILM DI-HL 26*36 B/150	3750
		20	FILM DI-HL 20*25 B/150	3000
00000090/2019	31/12/2019	51	FILM DI-HL 36*43 B/100	5100
		25	FILM DI-HL 26*36 B/150	3750
		20	FILM DI-HL 20*25 B/150	3000
00000053/2020	24/11/2020	63	FILM DI-HL 36*43 B/100	6300
		10	FILM DI-HL 26*36 B/150	1500
		5	FILM DI-HL 20*25 B/150	750
00000071/2020	31/12/2020	70	FILM DI-HL 36*43 B/100	7000
		25	FILM DI-HL 26*36 B/150	3750
		25	FILM DI-HL 20*25 B/150	3750
المجموع		611		73350

المصدر: من إعداد الطالبة الاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

1-3تحديد نوع الاشعة التي تستخدم فيها الأفلام:

الجدول 4 : تحديد نوع الاشعة التي تستخدم فيها الأفلام

EXAMEN	الحد الادنى للأفلام	الحد الاعلى للأفلام	المتوسط افلام	النسبة
RADIOGRAPHIE	1	2	1,50	100%
EXAMEN SPECIALISE	2	4	3,00	100%
MAMMOGRAPHIE	1	2	1,50	100%
SCANNER	4	8	6,00	20%

IRM	5	8	6,50	20%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

2- تحقيق في عدد الأفلام المستعملة(المبيعات):

ان دراسة وضعية المشتريات وفواتير الشراء المقدمة لمادة الافلام تبين وجود مشتريات في اخر السنة غير ان التسجيلات المحاسبية للمخزونات لجميع السنوات كانت بعلامة لا شيء وبعد المناقشة مع المعني تم تأكيد ان هذه الأفلامستحيل ان يتم استهلاكها في نفس السنة وبالتالي تأكد ان هناك خلل بين حقيقة العملية والتسجيل في المحاسبة فالمحاسبة تشير انها مستهلكة وعمليا يستحيل استهلاكها ومن المفروض ان تكون مسجلة في المخزونات ولتفادي هذه الوضعية فقد تم الاعتماد على مشتريات مادة الافلام للسنوات الاربع ودراستها مع بعضها البعض وتحديد مع استهلاكها للسنوات الأربع مع اعتبار الفارق الزائد المتراكم للسنوات الاربع موزع على كل سنة من سنوات التحقيق تناسبيا مع استهلاكات كل فترة من مادة الافلام المصرح بها من طرف المعني.

2-1 التحقيق في عدد الأفلام المستعملة

الجدول 5 تحقيق في عدد الأفلام المستعملة

EXAMEN	2019	2020	2021	2022
IRM	2 575	1 755	2 461	3 030
المجموع	19 311	11 747	14 703	19 229
عدد الافلام -- FILM المستعملة للسنوات الاربع	64990			
عدد الافلام -- FILM المشترات والمستهلكة	73350			
نسبة الضياع	2%			
الكمية الضائعة	1467			

عدد الافلام -- FILM المستهلكة الزائدة للسنوات الاربع	6893			
النسبة	29,71%	18,08%	22,62%	29,59%
عدد الافلام المستخرجة	21 360	12 993	16 262	21 268
عدد الافلام -- FILM المستهلكة الزائدة في السنة	2 048	1 246	1 559	2 039

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

2-تأسيس رقم الاعمال

الجدول 6 : تأسيس رقم الاعمال

EXAMEN	النسبة	عدد الاشعة الغير مصرحة	السعر الوحدوي	المبلغ الغير مصرح
RADIOGRAPHIE	40,99%	560	1 036	579 787
EXAMEN SPECIALISE	5,37%	37	3 900	143 116
MAMMOGRAPHIE	3,88%	53	4 133	218 906
SCANNER	34,94%	119	7 559	901 585
IRM	14,81%	47	13 998	653 228
المجموع	100,00%	815	30 625	2 496 622

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

رابعا: نتائج التحقيق

بعد الانتهاء من عملية التحقيق قام المحقق بتحضير محضر الخاص بعملية المراقبة التي تمت على الشركة وذلك لتصحيح الوضعية الجبائية.

1-تأسيس المادة الخاضعة للضريبة

2-1 الرسم على النشاط المهني TAP

الجدول 7 الرسم على النشاط المهني

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رقم الاعمال المستخرج	95 092 645	79 766 695	91 950 467	120 408 342
رقم الاعمال المصرح	92 596 013	77 024 987	89 796 079	117 586 916
الفارق	2 496 632	2 741 708	2 154 388	2 821 426
معدل الرسم	**%2,00**	**%2,00**	**%2,00**	**%1,50**
مبلغ الرسم	49 933	54 834	43 088	42 321
نسبة العقوبة	**%10**	**%15**	**%10**	**%10**
العقوبة	4 993	8 225	4 309	4 232
المجموع العام	54 926	63 059	47 397	46 554

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

2-2 الضريبة على أرباح الشركات IBS:

الجدول 8 الضريبة على أرباح الشركات

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رقم الاعمال المستخرج	95 092 645	79 766 695	91 950 467	120 408 342
رقم الاعمال المصرح	92 596 023	78 031 048	89 439 490	116 937 476
الفارق	2 496 622	1 735 647	2 510 977	3 470 866
الاعباء المرفوضة	0	0	0	0
الربح المصرح به	39 581 071	24 401 557	36 977 604	63 396 443
الربح المستخرج	42 077 693	26 137 204	39 488 581	66 867 309
معدل الضريبة	**%26**	**%26**	**%26**	**%26**
الضريبة المستخرجة	10 940 200	6 795 673	10 267 031	17 385 500
الضريبة المصرح بها	10 291 078	6 344 405	9 614 177	16 483 075

الفارق	649 122	451 268	652 854	902 425
معدل العقوبة	%25	%25	%25	%25
مبلغ العقوبة	162 280	112 817	163 214	225 606
المجموع	811 402	564 085	816 068	1 128 031

ملاحظة:

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجموع الحقوق مرتفعة خلال السنتين الأولى 2019و2020 نتيجة انتشار كوفيد 19 أما بالنسبة لسنة 2021 و2022 منخفضة مقارنة مع السنتين الأولى (2019.2020).

- تجاوزت الفوارق بالنسبة للسنوات الأربع عن مبلغ 200.000 دج لذا تم تطبيق معدل العقوبة 25٪.

3- **الرسم على المشتريات:**

الجدول 9 الرسم على المشتريات

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الرسم على المشتريات المستخرج	4 240 458	2 200 571	7 810 885	4 289 447
الرسم على المشتريات المصرح	4 240 458	2 200 571	7 810 885	4 289 447
الفارق	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجدول أعلاه ألاحظ أن المكلف بالضريبة التزم بالرسم على القيمة المضافة على المشتريات للسنوات الأربع (04).

4-الرسم على القيمة المضافة TVA:

الجدول 10 الرسم واجب الدفع

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رقم الاعمال المستخرج	95 092 645	79 766 695	91 950 467	120 408 342
رقم الاعمال المصرح به	92 596 013	77 024 987	89 796 079	117 586 916
الفارق	2 496 632	2 741 708	2 154 388	2 821 426
معدل الرسم	**9%**	**9%**	**9%**	**9%**
الرسم المستحق	224 697	246 754	193 895	253 928
الرسم القابل للدمج	–	–	–	–
الرسم القابل للخصم	–	–	–	–
الرسم الواجب الدفع	224 697	246 754	193 895	253 928
نسبة العقوبة	**25%**	**25%**	**15%**	**25%**
العقوبة	56 174	61 688	29 084	63 482
المجموع	280 871	308 442	222 979	317 410

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة:

الجدول 11 الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الفارق في الربح الموزع	2 496 622	1 735 647	2 510 977	3 470 866
الضريبة على الربح المتراكم	649 122	451 268	652 854	902 425
الربح القابل للتوزيع	1 847 500	1 284 379	1 858 123	2 568 441
الضريبة المقتطعة(% 15)	**15%**	**15%**	**15%**	**15%**
الحقوق	277 125	192 657	278 718	385 266
نسبة العقوبة	**25%**	**25%**	**25%**	**25%**
العقوبة	69 281	48 164	69 680	96 317
المجموع	346 406	240 821	348 398	481 583

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الرعية للرقابة الجبائية

بالنسبة للأسس الضريبية لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة فإن الأرباح التي تنتج عنها تدفقات النقدية تخضع للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة بينما التي لم تنتج عنها أي تدفق نقدي تعتبر ناتج مجال التطبيق هذا النوع من الضرائب.

سنة 2019:

a. بلغ عدد الاشعة المصرحة 13173 بنسبة 100٪ وتم تحديد عدد الأفلام الزائدة والتي قدرت ب 2048 أفلام، تم تعيين عدد الاشعة الغير المصرحة التي بلغت 815.

سنة 2020:

بلغت عدد الاشعة المصرح بها 8018 بنسبة 100٪ وتم تحديد عدد الأفلام الزائدة والتي قدرت ب 1246، تم تعيين عدد الاشعة الغير المصرحة التي بلغت 423.

سنة 2021:

بلغ عدد الاشعة المصرحة 9960 بنسبة 100٪ وتم تحديد عدد الأفلام الزائدة والتي قدرت ب 534.

سنة 2022:

بلغ عدد الاشعة المصرحة 13094 بنسبة 100٪ وتم تحديد عدد الأفلام الزائدة والتي قدرت ب 832.

2 دراسة رقم الاعمال:

تم اعتبار الأفلام الزائدة عن الاستهلاك المصرح أشعة غير مصرح بها وتلك تناسبيا مع تصريحات المكلف سنة 2019:

الجدول 12 الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة

EXAMEN	النسبة	عدد الاشعة الغير مصرحة	السعر الوحدوي	المبلغ الغير مصرح
RADIOGRAPHIE	40,99%	560	1 036	579 787
EXAMEN SPECIALISE	5,37%	37	3 900	143 116
MAMMOGRAPHIE	3,88%	53	4 133	218 906
SCANNER	34,94%	119	7 559	901 585
IRM	14,81%	47	13 998	653 228
المجموع	100,00 %	815	30 625	2 496 622

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

سنة 2020:

الجدول 13 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 2020

EXAMEN	النسبة	عدد الاشعة الغير مصرحة	السعر الوحدوي	المبلغ الغير مصرح
RADIOGRAPHIE	30,38%	252	1 293	326 171
EXAMEN SPECIALISE	6,54%	27	4 961	134 650
MAMMOGRAPHIE	2,44%	20	4 028	81 780
SCANNER	44,18%	92	7 935	727 847
IRM	16,46%	32	14 742	465 198
المجموع	100%	423	32 958	1 735 647

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

سنة 2021:

الجدول 14 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة2021

EXAMEN	النسبة	عدد الاشعة الغير مصرحة	السعر الوحدوي	المبلغ الغير مصرح
RADIOGRAPHIE	29,91%	311	1 087	338 082
EXAMEN SPECIALISE	7,31%	38	4 500	170 950
MAMMOGRAPHIE	3,32%	35	4 045	139 750
SCANNER	40,75%	106	7 736	819 297
IRM	18,70%	45	15 295	686 310
المجموع	100%	534	32 663	2 154 388

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية سنة 2022:

الجدول 15 لاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة 2022

EXAMEN	النسبة	عدد الاشعة الغير مصرحة	السعر الوحدوي	المبلغ الغير مصرح
RADIOGRAPHIE	43,38%	590	1 303	768 316
EXAMEN SPECIALISE	4,99%	34	4 639	157 271

MAMMOGRAPHIE	3,70%	50	4 037	203 281
SCANNER	30,36%	103	8 165	842 500
IRM	17,57%	55	15 418	850 057
المجموع	100%	832	33 562	2 821 426

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجداول السابقة ألاحظ أن:

مجموع المبالغ الغير مصرح بها بسنة 2019 (2.496.622 دج) لتنخفض في السنة الموالية والتي قدرت ب (1.735.647 دج) وفي سنة 2021و2022 شهدت ارتفاع في المبالغ غير مصرح بها والتي قدرت ب 2.154.388و 2.821.426 على التوالي.

5-الرسم على التمهين:

طبقا لنص المادة 195 مكرر فإنه يقصد بالكتلة السنوية للأجور إجمالي الأجور المدفوعة للمستخدمين قبل خصم المساهمات الاجتماعية والتقاعد وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي.

الجدول 16 الرسم على التمهين

البيان/السنوات	2022
الكتلة الاجرية	12 321 671
عدد العمال	13
معدل الرسم على التمهين	1%
الرسم على التمهين المستخرج	123 217
الرسم على التمهين المصرح	103 503
الفارق	19 714
نسبة العقوبة	10%
العقوبة	1 971
المجموع	21 685

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

6-الرسم على التكوين المهني:

يستفيد من الاعفاء من الرسم على التكوين المهني المستخدمون المهنيون الذين لديهم أقل من عشرين عاملا.

الجدول 17 الرسم على التكوين المهني

الحقـــوق خـــارج غرامة التـــأخير:	**4 918 599**
غرامة الوعاء	**1 181 519**
الحقـــوق الواجبـــة الدفـــع:	**6 100 118**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

ملاحظة:

تبعا لأحكام المادة: 31 من قانون المالية لسنة: 2012 المعدلة للمادة: 20 من قانون الإجراءات الجبائية، فإن لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو القانون في الرد عبى قضيتكم موضوع التحقيق.

خامسا: دراسة رد المكلف وتبليغ نتائج النهائية

بعد ضبط نتائج التحقيق المتوصل إليها عن طريق المراقبة الجبائية، والنظر في كل الوثائق المحاسبية المقدمة، تم تبليغ المكلف بإرسال نتائج التبليغ الاولي رقم 531 بتاريخ 24/12/2023 وكان له الحق في تقديم ملاحظات خلال 40 يوم بعد تسليمه لنتائج الأولية ولكن المكلف لم يقم بالرد على تبليغ الأولي الملحق رقم (4)، في هذه الحالة تصبح نتائج التحقيق المستخرجة نتائج نهائية (تبليغ نهائي رقم 34/2024) الملحق رقم (5) قابلة للدفع لقباضة الضرائب عن طريق أمر بالدفع الورد الفردي. الملحق رقم (6).

المطلب الثاني: دراسة حالة التحقيق المصوب في المحاسبة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة

أولا: مرحلة تحضيرية لعملية التحقيق المصوب

قبل التطرق إلى الإجراءات الأولية لسير عملية التحقيق أتطرق إلى تعريف بطبيعة ونوع ونشاط المكلف الخاضع للتحقيق.

1- التعريف بالمؤسسة ونشاط المكلف محل التحقيق المصوب:

المكلف××××يمارس نشاط مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري منذ تاريخ 2009/03/08 حسب السجل التجاري رقم: 09 أ 2847174 وعنوان النشأة في ××× رقم 31/22 بلدية ×××××والساكن ××× بلدية ×××.

المكلف لديه ملف جبائي مسجل بمفتشية الضرائب جبل كردادة تحت رقم مادة النشاط××× والرقم الجبائي×××

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

تخضع الأرباح المتأتية من نشاط المكلف للضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للمواد 02-03-04 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

1-1 الرسم على القيمة المضافةTVA:

النشاط الممارس يخضع للرسم على القيمة المضافة حسب المواد 01و02و23و21و29 من قانون الرسم على رقم الاعمال.

2- إعلام المكلف ببدء عملية التحقيق:

بعد حصول المحقق على ملف المكلف الخاضع للتحقيق من المصلحة الرئيسية والاطلاع عليه بغرض استخراج مختلف المعلومات بالمهنة الممارسة وعنوان النشاط.

تم برمجة نشاط المكلف في التحقيق المصوب ضمن برنامج سنة 2023 وتم إرسال إشعار بالتحقيق رقم 28 المؤرخ في2023/07/27 مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة طبقا لأحكام المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية. الملحق رقم ().

وتضمن هذا الاشعار جميع العناصر القانونية اللازمة (اسم ولقب المحقق. نشاط المكلف نوع الضرائب المحقق فيها). السنوات محل (2019-2020-2021) كما تم منحه مهلة تقدر ب 10 أيام ابتداء من تاريخ استلام الاشعار من أجل تحضير مختلف الدفاتر والوثائق الاجبارية والمتعلقة بسنوات التحقيق.

ثانيا: كيفية سير عملية التحقيق

وتم ذلك كالآتي:

1- فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون

بعد انتهاء المدة القانونية الممنوحة للمكلف (10 أيام) تم الانطلاق في عملية التحقيق.

1-1 فحص المحاسبة من حيث الشكل :

دفاتر إجبارية:

المكلف لا يملك السجلات المحاسبية القانونية المنصوص عليها في المادتين 09و10 من القانون التجاري وعلى آخر ذلك تم تحديد محضر بغياب السجلات المحاسبية.

دفاتر مساعدة:

تتمثل في دفتر المستويات. دفتر البنك. دفتر الصندوق ودفتر العمليات المختلفة وهي ممسوكة بنظام الاعلام الآلي بطريقة منظمة ومرتبة.

1-2 من حيث المضمون:

2-التقييم العام للمحاسبة:

المكلف لا يملك السجلات المحاسبية القانونية المنصوص عليها في المادتين 09و10 من القانون التجاري وبالتالي عدم مسكه لمحاسبة قانونية فإنه تم اللجوء إلى طريقة الترغيم التلقائي تطبيق لأحكام المادة 02.44 من قانون الإجراءات الجبائية.

ثالثا: التبليغ الاولي بنتائج التحقيق

1- التحقيق في رقم الاعمال خلال سنوات الدراسة

1-1تأسيس رقم الاعمال :

تم تأسيس رقم الاعمال بناءا على المعلومات الواردة والفواتير المقدمة والكشف البنكي.

الجدول 18 ملخص رقم الاعمال المؤسس للسنوات:2019-2020-2021.

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2019	2020	2021
رقم الاعمال المستخرج	45 706 866	13 066 762	17 240 435
رقم الاعمال المصرح	45 706 866	13 066 762	17 240 435
الفارق	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

1-2 تشكيل رقم الاعمال المقبوض:

الجدول 19 ملخص رقم الاعمال المقبوض للسنوات 2019-2020-2021

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2019	2020	2021
رقم الاعمال المستخرج	34 345 921	13 186 466	24 923 462
رقم الاعمال المصرح	34 345 921	13 186 466	24 923 462
الفارق	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة الاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجدولين السابقين رقم (18) و(19) ألاحظ أن:

a. هناك فرق بين رقم الاعمال المؤسس لسنة 2019 ورقم الاعمال المقبوض بفراق 11.360.945 غير مصرح به. أما بخصوص سنة 2020 هناك فائض بقيمة 119.704 بين رقم الاعمال المقبوض ورقم الاعمال المؤسس.

وفي الأخير بالنسبة لسنة 2021 هناك فائض كذلك والذي قدر ب 7.683.027 بين رقم الاعمال المقبوض ورقم الاعمال المؤسس.

رابعا: نتائج التحقيق

1-تأسيس الأرباح

المكلف لا يملك السجلات المحاسبية القانونية المنصوص عليها في المادتين 09و10 من القانون التجاري وبالتالي عدم مسكه لمحاسبة قانونية فإنه تم اللجوء إلى طريقة الترغيم التلقائي تطبيق لأحكام المادة 02.44 من قانون إجراءات الجبائية وذلك بالاعتماد معدل 10% كهامش صافي.

الجدول 20 ملخص تأسيس الأرباح للسنوات 2019-2020-2021

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2019	2020	2021
رقم الاعمال المستخرج	45 706 866	13 066 762	17 240 435
معدل الهامش صافي	10%	10%	10%
الربح المستخرج	4 570 687	1 306 676	1 724 044
الربح المصرح به	3 074 000	879 325	1 055 430
الفارق في الربح	1 496 687	427 351	668 614
الضريبة المصرح بها	943 900	203 798	213 429
الضريبة المستخرجة	1 467 740	332 003	414 013
الفارق	523 840	128 205	200 584
معدل العقوبة	25%	15%	25%
مبلغ العقوبة	130 960	19 231	50 146
المجموع	654 800	147 436	250 730

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجدول السابق هناك فروقات توصل إليها المحقق ومن هذه الفروقات فرق في الضريبة المصرح بها والضريبة المستخرجة فعليه تطبيق عقوبات والمتمثلة فيما يلي:

- 10% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها المجمعة في السنة المالية آقل أو تساوي 50.000 دج.
- 15% مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 50.000 دج ويقل أو يساوي 200.000 دج.

- 25% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة الحالية يزيد عن مبلغ 200.000 دج والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول 21 تطبيق ملخص العقوبات

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2018	2020	2021
الفرق	523.840	125.205	200.584
معدل العقوبة	٪25	٪25	٪25
مبلغ العقوبة	130.960	19.231	50.146
المجموع	654.800	147.436	250.730

مصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجدول السابق: ألاحظ أن تم تطبيق العقوبات في كل سنوات. إذ طبق معدل 25٪ خلال سنتي 2019 و2020 لكان الفرق أكبر من 200.000 دج، وفي سنة 2020 تم تطبيق معدل 15٪ لأن الفرق ينتمي على شريحة (50.000،200.000).

2- الرسم على المشتريات

الجدول 22 الرسم على المشتريات للسنوات 2021.2020.2019

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2019	2020	2021
الرسم على المشتريات المستخرج	7 781 120	1 624 547	2 903 775
الرسم على المشتريات المصرح	7 781 120	1 624 547	2 903 775
الفارق	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

من خلال الجدول (22) أعلاه يتضح أن المحقق لا يتوصل إلى وجود فارق في الرسم على المشتريات، الرسم المستخرج هو نفسه الرسم المصرح به.

3-الرسم واجب الدفع

الجدول 23 الرسم واجب الدفع للسنوات 2021.2020.2019

الوحدة: دج

البيان/السنوات	2019	2020	2021
رقم الاعمال المستخرج	34 345 921	13 186 466	24 923 461
رقم الاعمال المصرح	34 345 921	13 186 466	24 923 461
الفارق	–	–	–
الرسم الواجب التسديد	–	–	–
نسبة العقوبة	10%	10%	10%
العقوبة	–	–	–
المجموع	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

4-حقوق واجبة الدفع

الجدول 24 حقوق واجب الدفع للسنوات 2021.2020.2019

الوحدة: دج

الحقـــوق خـــارج غرامة التـــأخير:	**852 630**
العقوبة	**200 337**
الحقـــوق الواجبـــة الدفـــع:	**1 052 967**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تحليل الجدول أعلاه:

مجموع الفارق للسنوات 2021.2020.2019 بين الضريبة المستخرجة والضريبة المصرح بها:

523.840+128.205+200.584 =852.630

لتحديد الحقوق واجبة الدفع يجب تخضيع مجموع إلى معدلات العقوبات، ومن خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن معدل العقوبة يختلف باختلاف الشرائح لذا لا يمكننا تطبيق معدل موحد ويمكننا جمع مبالغ العقوبة الذي تم حسابه والمقدر ب:

50.146+19.231+130.960=200.337

حقوق واجبة الدفع = الحقوق خارج غرامة تأخير + العقوبة

200.337+852.630 = 1.052.967

ملاحظة مقدمة من طرف المحقق:

تبعا لأحكام المادة: 31 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائي، فإن لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو القانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

خامسا: دراسة رد المكلف وتبليغ النتائج النهائية

بعد استلام المكلف الإبلاغ الأولي لنتائج التحقيق رقم 170/2023 يوم 21/05/2023 ومنحه مهلة قدرها 30 يوما لإبداء ملاحظاته حول نتائج التحقيق.

لم يقم المكلف بأي رد أو اعتراض عن النتائج الأولية وانتهاء الآجال القانونية (30 يوم) فإن النتائج التحقيق الاولي الملحق رقم (7) تصبح نهائية للتبليغ النهائي رقم الملحق (8) 197/2026.

المطلب الثالث: دراسة حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة

سوف أقوم في هذا المطلب بدراسة نوع آخر من أنواع الرقابة الجبائية والمتمثل في التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة. وذلك بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف مركز الضرائب لولاية المسيلة.

أولا: المرحلة التمهيدية لبدء عملية التحقيق.

1- التعريف بالمؤسسة ونشاط المكلف محل التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة:

المكلف ××× مولود في ××× بلدية ××× يمارس نشاط تجارة بالتجزئة منذ سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا.

الوضعية الجبائية:

بحكم النشاط الممارس من قبلكم فإنه يقع على عاتقكم التزامات جبائية تنص عليها المواد 100، 99 وكذلك 101، 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وبمقتضى ذلك فانكم ملزمون باكتتاب تصريح سنوي لجميع العناصر المكونة لمجموع مداخيلكم السنوية من أجل ضبط قاعدة فرض الضريبة على دخل الإجمالي كما أنكم ملزمون بمقتضى المادة 100 من نفس القانون التصريح بكامل المعلومات اللازمة لوضعكم المعيشي ومصاريفكم العائلية.

2-إعلام المكلف ببدء عملية التحقيق

أخضعت حالتكم الجبائية للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة وذلك من أجل مراقبة مدى انسجام المداخيل المصرح بها والوضعية المالية للأعضاء المسكن الضريبي ونمط معيشتكم من جهة أخرى وذلك تطبيق لأحكام المادة 21 من قانون اجتماعي تم برمجتكم في إطار التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لسنة 2023. وتم إعلامكم عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق رقم: 2023/298 مؤرخ في 2023/09/11 مرفق بميثاق المكلفين مع منحكم مهلة 15 يوم تطبيق لأحكام المادة 03.21 من قانون الإجراءات الجبائية نعلمكم بانطلاق التحقيق وكذا المعاينة الميدانية التي تمت بحضوركم بتاريخ: 2023/06/07. نعلمكم بواسطة هذا التبليغ بالنتائج المتوصل إليها.

ثانيا: كيفية سير عملية التحقيق

بعد انتهاء مدة القانونية الممنوحة للمكلف (15 يوم) تم الانطلاق في عملية التحقيق وتم ذلك كالآتي:

1- البحث عن المعلومات الجبائية

بعد دراسة وضعية الذمة المالية للمكلف بينت توافر للعناصر التالية:

بناءا على المراسلات التي قام بها المحقق إلى كل من الإدارات العمومية التالية:

(ديوان الترقية والتسيير العقاري، مديرية أملاك الدولة)، المحافظة العقارية، مصلحة البطاقية وترقيم السيارات بالولاية.

2- فحص الملف الجبائي

الجدول 25 تجارة التجزئة للمكلف خلال السنوات التالية:

الوحدة: دج

البيان / السنة	2019	2020	2021	2022
تجارة بالتجزئة	60 000	70 000	20 000	20 000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

3- فحص الحساب الجاري

تبين أنه حقق المقبوضات التالية والتي كانت محل طلب توضيح واستفسار رقم 500 بتاريخ محرر من طرف المحقق لصالح المكلف وبعد اجابته تحدد الوضعية كما يلي:

الجدول 26 المقبوضات المحقق من طرف المكلف للسنوات 2019.....2022

الوحدة: دج

البيان / السنة	2019	2020	2021	2022
المقبوضات	29 200 225	18 552 600	6 364 505	1 307 391

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

المقبوضات المحققة خلال السنوات الأربع كانت في انخفاضا مفاجئ خلال سنة 2019 حقق29.900.225 إلى يتم الانخفاض إلى أن أصبح 1.307.391 فقط في سنة 2022.

4- حقوق التسجيل ومصاريف في سنة 2018

الأولى بتاريخ: 10/04/2018.

ثانيا: بتاريخ 30/12/2018.

والجدولين الآتين يوضحان ذلك:

الجدول 27 حقوق التسجيل ومصاريف عقود الحيازة العقد رقم 286.

التاريخ	رقم العقد	الموثق	العنوان العقار	المبلغ	المستفيد	التقويم
2018/04/10	286	×××	×××	18 500 000	×××	18 500 000
		حقوق التسجيل		462 500		
		حقوق التسجيل التقويم		0		
		العقوبة		0		
		مجموع حقوق التسجيل المسددة		462 500		
		مصاريف التوثيق		234 000		
		حقوق التسجيل والتوثيق		696 500		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

الجدول 28 حقوق التسجيل ومصاريف عقود الحيازة العقد رقم995.

التاريخ	رقم العقد	الموثق	العنوان العقار	المبلغ	المستفيد	التقويم
2018/12/30	995	×××	×××	9 768 330	×××	9 768 330
			حقوق التسجيل	244 208		
			حقوق التسجيل التقويم	0		
			العقوبة	0		
			مجموع حقوق التسجيل المسددة	244 208		
			مصاريف التوثيق	131 839		
			حقوق التسجيل والتوثيق	376 048		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

ثالثا: تحديد المبالغ الاجمالية للاستعمالات الحالية

نظرا لممارسة المكلف لنشاط تجاري ونظرا لإمكانية فصل الخزينة الخاصة عن الخزينة التجارية فقد تم الاعتداء على طريقة ميزان الخزينة الخاصةla blanc privée لتحديد المبالغ الاجمالية للاستعمالات المالية emploisمقارنة بالمصادر المالية ressourceإعداد ميزان يسمح بتحديد المداخيل الغير مصرح به.

الجدول 29 تحديد المبالغ الاجمالية للاستعمالات الحالية

الخزينة الخاصة					
البيان		2019	2020	2021	2022
النقديات المكونة	**الرصيد في 01/01**	0	0	0	0
	مداخيل المتبقية من السنة السابقة	0	0	0	0
	الحسابات البنكية / البريدية	29 200 225	18 552 600	6 364 505	1 307 391
	حساب المستغل	0	0	0	0
	الحسابات الحارية للشركاء	0	0	0	0
	المجموع -1-	29 200 225	18 552 600	6 364 505	1 307 391
	المسحوبات من مؤسسات	0	0	0	0
	مداخيل أخرى-النشاط-	60 000	70 000	20 000	20 000
	مداخيل الايجارات	0	0	0	0
	قروض مستلمة	0	0	0	0
	مداخيل معفاة	0	0	0	0
	بيع منقولات		0		0
	بيع عقارات	0	0	0	0
	المجموع -2-	60 000	70 000	20 000	20 000
المجموع 1+2 النقديات المكونة		29 260 225	18 622 600	6 384 505	1 327 391
النقديات المستعملة	الرصيد في 12/31	0	0	0	0
	الحسابات البنكية	0	0	0	0
	حساب المستغل	0	0	0	0
	الحسابات الحارية للشركاء	0	0	0	0

	المجموع -1-	0	0	0	0
	شراء حصص اجتماعية	0	0	0	0
	رفع راس المال	0	0	0	0
	ضرائب شخصية مدفوعة	0	0	0	0
	قروض مسددة	0	0	0	0
	شراء عقارات	0	0	0	0
	حقوق التسجيل والتوثيق	0	0	0	0
	ترميمات وإصلاحات للعقارات	0	0	0	0
	مصاريف مستوى المعيشة	500 000	560 000	600 000	650 000
	المجموع -2-	500 000	560 000	600 000	650 000
المجموع 1+2 النقديات المستعملة		500 000	560 000	600 000	650 000
	0	**28 760 225**	**18 062 600**	**5 784 505**	**677 391**

رابعا: نتائج التحقيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

إن الفوارق للسنوات أرباحا غير مصرح بها تخضع للضريبة على الدخل حسب الجدول التالي:

الجدول 30 نماذج التحقيق

السنة	2019	2020	2021	2022
الفارق غير مصرح به	28 760 225	18 062 600	5 784 505	677 391
الربح المصرح به	0	0	0	0
الربح المستخرج	28 760 225	18 062 600	5 784 505	677 391
الضريبة المصرح بها	0	0	0	0
الضريبة المستخرجة	9 934 079	6 189 910	1 786 977	108 496
الفارق	9 934 079	6 189 910	1 786 977	108 496
معدل العقوبة	25%	25%	25%	25%
العقوبة	2 483 520	1 547 478	446 744	27 124
المجموع	**12 417 598**	**7 737 388**	**2 233 721**	**135 619**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تم تطبيق معدل العقوبة 25٪ لكون الفوارق للسنوات الأربع المتملص منها تزيد عن 200.000 دج.

ملاحظة مقدمة من طرف المحقق:

تبعا لأحكام المادة: 34 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة للمادة: 21 من قانون الإجراءات الجبائية فإن لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالواقع أو قانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

خامسا: دراسة رد المكلف وتبليغ نتائج النهائية.

بعد انتهاء الآجال القانونية لمنصوص عليها في المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية الفقرة 05.

بعد إرسال التحقيق الاولي الملحق رقم (9) ومنحه مهلة للرد على هذا الإبلاغ، ونظرا لعدم رد المكلف على نتائج التبليغ الاولي رقم 530 بتاريخ 24/12/2023 فإن النتائج المستخرجة (النتائج الأولية) تصبح نتائج نهائية للتبليغ النهائي الملحق رقم (10)

المبحث الثالث: تحليل نواتج عملية الرقابة الجبائية لولاية المسيلة خلال الفترة من 2019 إلى 2023

المطلب الاول: نتائج الرقابة المتحصل عليها على المستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

يوضح الجدول التالي تطور النتائج المتحصل عليها خلال فترة الدراسة وذلك وفق كل شكل من أشكال الرقابة الجبائية المعمقة كالتالي:

الجدول 3 تطور نتائج الرقابة الجبائية المعمقة خلال الفترة 2019-2023

البيان	السنوات 2019		2020		2021	
	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق
التحقيق المحاسبي	47	178.526515	32	297.445.942	53	2579.166.125
التحقيق المصوب	12	8.909.369	15	78.433.340	15	22.404.580
ت م.م.و ش	0		3	18.433.340	13	32.698.961
	59	187.435.884	50	394.778.571	81	2.634.269.666

البيان	2022		2023	
	عدد الملفات	الحقوق	عدد الملفات	الحقوق
التحقيق المحاسبي	0		21	27.996.453
التحقيق المصوب	11	44.623.838	22	18.386.578
ت. م. م. و. ش	0		3	18.899.304
المجموع	11	44.623.838	46	65.282.335

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجب

بناءا على معطيات الجدول أعلاه يكن إدراج الشكل التالي:

نتائج الرقابة الجبائية المتحصل عليها4 الشكل

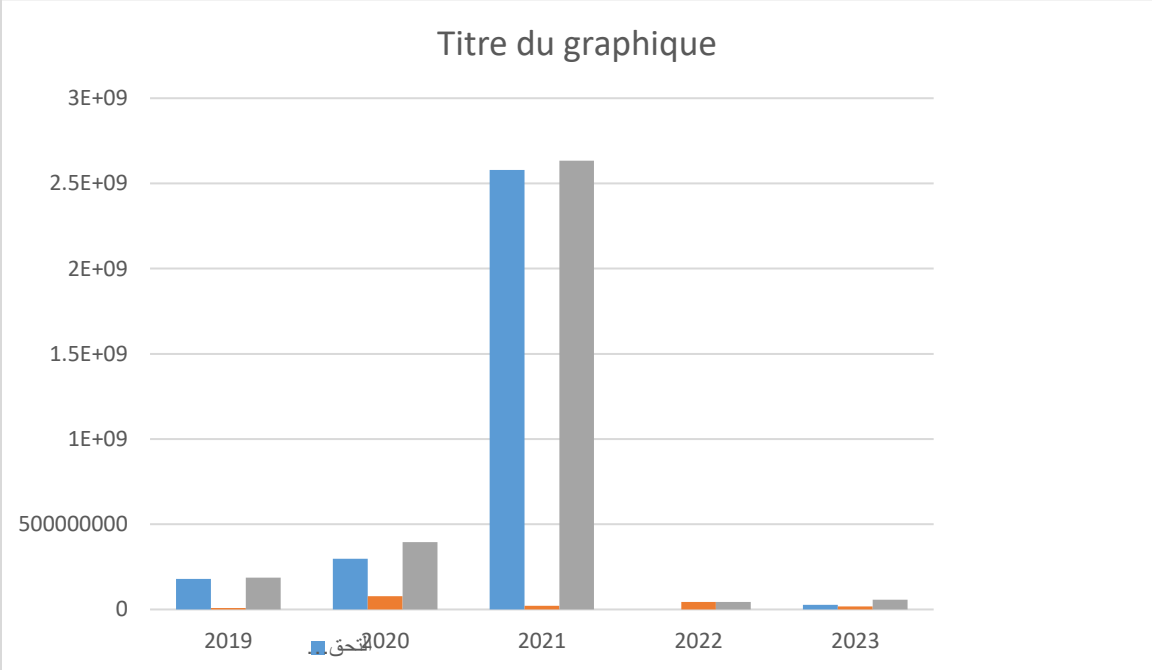

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (29): والشكل أعلاه الذي يوضح نتائج الرقابة الجبائية على مستوى ولاية المسيلة خلال الفترة 2019–2023 يتضح أن الرقابة الجبائية تلعب دور فعال في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين الخاضعين مما أدى إلى استرجاع الحقوق المتهرب من دفعها وذلك من خلال تحليل إجراءات الرقابة الجبائية المعمقة.

أولا: التحقيق المحاسبي

من خلال ما سبق ألاحظ أن التحقيق المحاسبي يحتل أكبر من عدد الملفات المحقق فيها وذلك بعد: 47 ملف لسنة2019، 32 ملف لسنة 2020، 53 ملف لسنة 2021، 0ملف لسنة 2022، 21 ملف لسنة 2023.

- كما ألاحظ أن التحقيق المحاسبي يسجل أكبر قيمة من الحقوق المسترجعة مقارنة بالتحقيق المصوب والتحقيق المعمق، وذلك راجع إلى أن التحقيق المحاسبي يشمل جميع أنواع الضرائب والرسوم وتكوم مدة الدراسة 04 سنوات.
- من خلال الجدول أعلاه ألاحظ أن في سنة 2021 تسجيل أكبر حصيلة من عدد الملفات المدروسة (53 ملف) وكذا الحقوق المسترجعة المقدرة ب (2.579.166.125 دج).
- أما في سنة 2022 لم يتم تسجيل أي دراسة ملف.

ثانيا: التحقيق المصوب

- ألاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات المحقق فيها والحقوق المسترجعة معتبرة مقارنة بالتحقيق المحاسبي.
- كما ألاحظ أن أكبر حصيلة من عدد الملفات المدروسة كان في سنة 2023 ب22ملف وتم استرجاع قيمة مقدرة ب (18.386.576 دج)
- بينما ألاحظ في سنة 2019 كان عدد الملفات المدروسة 12 ملف وهذا راجع إلى انتشار فيروس كورونا.

- في سنة 2020 شهدت ارتفاع كبير في حجم الحقوق المسترجعة المقدرة ب (78.433.340 دج) مقارنة بعدد الملفات المدروسة وهذا ما يدل على أنه ليس هناك علاقة بين عدد الملفات المدروسة والحقوق المسترجعة.

ثالثا: التحقيق المجمل المعمق في الوضعية الشاملة

- من خلال الجدول أعلاه ألاحظ أن عدد الملفات المدروسة أقل بالمقارنة مع التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب وهذا راجع إلى أن التحقيق المعمق يضم نوع واحد من الضرائب وهي الضريبة على الدخل الاجمالي.
- ألاحظ في سنة 2019 و2022 لم يتم دراسة أي ملف ولم يتم استرجاع أي مبلغ.
- ألاحظ أن في سنة 2021 تم التحقق في 13 ملف واسترجاع حصيلة قدرها (32.698.961 دج) وتعتبر أكبر حصيلة مقارنة بسنة 2020-2023.
- يبنى في سنة 2020 و2023 كانت عدد الملفات المدروسة 3 ملفات بينما الحقوق المسترجعة متقاربة نوعا ما قدرها 18.433.340-18.899.304 على التوالي.

المطلب الثاني: الحقوق المسترجعة جراء عملية الرقابة على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة.

الجدول 32 : الضرائب والرسوم المسترجعة خلال الفترة 2019-2022

الوحدة: دج

	2019	2020	2021	2022
الرسم على القيمة المضافة (TVA)	21.441.284	36.521.186	22.087.134	7.196.813
الرسم على النشاط المهني (TAP)	2.235.549		5.060.286	
الضريبة على الدخل الاجمالي(IRG)	16.431.266	10.228.240	14.405.429	6.934.642
الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	2.131.604	17.735.095	12.788.398	639.453

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

بناءا على معطيات الجدول أعلاه يمكن إدراج الشكل التالي:

الشكل5 الضرائب والرسوم المسترجعة خلال الفترة 2019-2022.

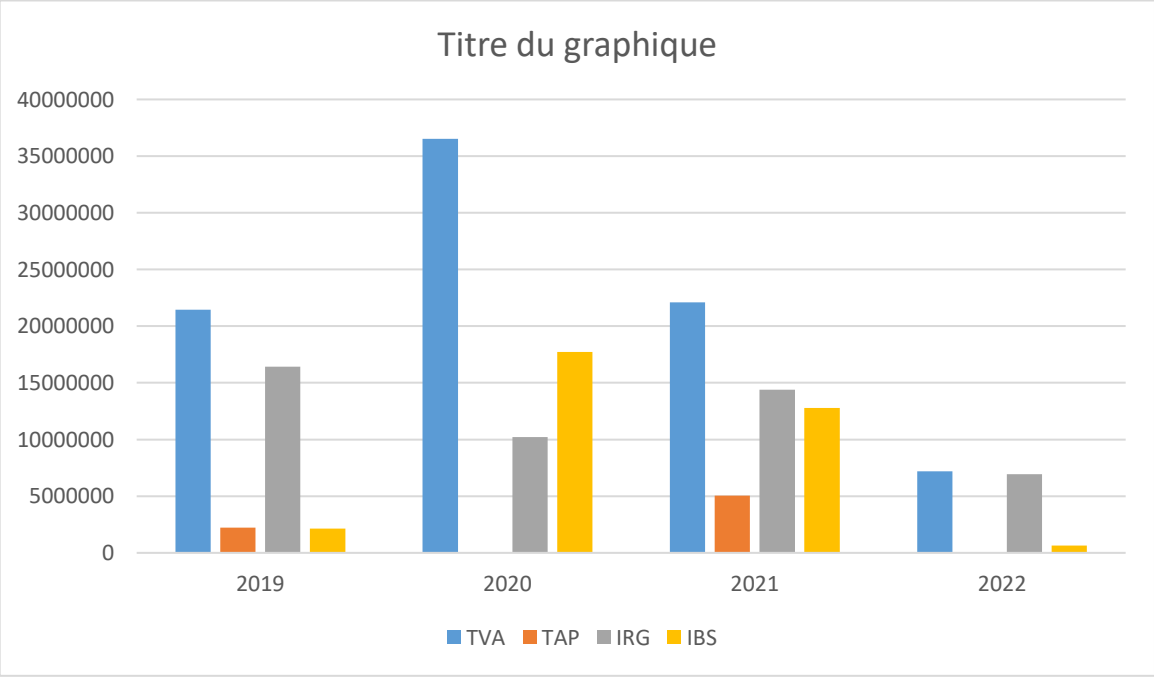

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (5) ألاحظ ما يلي:

أولا: الرسم على القيمة المضافة TVA:

- ألاحظ أن الحقوق المسترجعة عن الرسم على القيمة المضافة مرتفعة مقارنة بالضرائب والرسوم الاخرى وذلك بسبب أن عمليات التهرب في الرسم على القيمة المضافة مرتفعة حيث يمكن القول بأن المكلفين بالضريبة يعتمدون على إخفاء رقم الاعمال الحقيقي وعدم التصريح به أو القيم بخصم المشتريات بطرقة غير قانونية.

- قدرت قيمة الحقوق المسترجعة في سنة 2019 ب 21.441.248 دج لترتفع في سنة 2020 بلغت أكبر قيمة في الحقوق المسترجعة قدرت ب36.521.188 دج لتنخفض في السنتين ..... 2021 و2022 بقيمة 22.087.134 و7.196.813 دج على التوالي.

ثانيا: الرسم على النشاط المهني TAP:

- ألاحظ من خلال الجدول أن قيمة الحقوق المسترجعة ضعيفة جدا مقارنة بباقي الضرائب، حيث بلغت أكبر قيمة لها في سنة 2021 بقيمة 5.060.286 دج أما في سنة 2019 كانت حقوق مسترجعة بقيمة 2.235.549 دج وفي سنة 2020 و2022 كانت الحقوق المسترجعة معدومة.

ثالثا: الضريبة على الدخل الاجمالي IRG:

- من خلال الجدول ألاحظ أن نتائج الحقوق المسترجعة كانت متذبذبة نوعا ما حيث سجلت في سنة 2019 أكبر حصيلة ضريبية مسترجعة من الضريبة على الدخل الاجمالي بمبلغ 16.431.266 دج.

لتنخفض بعدها في سنة 2020 وترتفع في سنة 2021 حيث بلغت قيمة 14.405.429 دج ولتنخفض في سنة 2022.

رابعا الضريبة على أرباح الشركات IBS:

- تفرض هذه الخزينة على المداخيل والارباح للشركات، حيث بلغت أكبر حصيلة كانت في سنة 2020 التي قدرت ب 17.735.095 دج في حيث سجلت أدنى حصيلة في سنة 2022 بقيمة 639.453 دج.

المطلب الثالث: واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية لولاية المسيلة

أولا: الخدمات الالكترونية للإدارة الجبائية

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن. سعت السلطات العمومية إلى رفع التحدي إحداث جملة من التغيرات.

وهذا بإدخال بعض الخدمات الالكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرنة. وهذا لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي وتتمثل الخدمات الالكترونية الجديدة في الإدارة الضريبية كالآتي:

1- إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية: www.mfdgi.gov.dz

ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الاعلام الآلي والانترنت بإحداث موقع الالكتروني لإدارة الضرائب. حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية. قوانين مالية. الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة. نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الالكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت.

2- رقم التعريف الجبائي الالكتروني: NIF

أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الدخول إلى الموقع الالكتروني الذي أعدته المديرية العامة للضرائب لهذا الغرض mfdg.gov.dz/nif.asp فيكفي إدخال البيانات الخاصة للمكلف بالضريبة على الموقع الالكتروني واتباع الخطوات كما يوفر هذا الموقع على مزايا عديدة كإمكانية التأكد من صحة رقم التعريف الجبائي.

3- نافذة التوثيق الجبائي

في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية. تم مؤخرا إحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات والمؤسسات وكافة المتعاملين وهو ما يساعد إضفاء الشفافية والمصداقية في التعاملات.

4-تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات الجبائية عن بعد.

في إطار رقمنة الخدمة العمومية تسعى الإدارة الضريبية إلى تبسيط وتخفيف الإجراءات الضريبية وتقريب الإدارة من المواطن في هذا الإطار تم وضع نظام لتحميل التصريحات والوثائق الجبائية عبر الانترنت من خلال الولج إلى الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية فأصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على جميع الوثائق اكتتاب التصريحات والتصريحات الجبائية وحساب الضريبة ومن خلال الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض، تم وضع حيز الخدمة لنظام المعلومات SGFحاليا لدى قباضات الضرائب بالولاية وفقا الرزنامة التالية:

الجدول 33 حيز الخدمة لنظام المعلومات SGF وفقا للرزنامة لدى قباضات الضرائب بالولاية

المفتشية	اخر أجل لإنجاز العمل المطلوب	القباضة	تاريخ دخول حيز الخدمة على مستوى القباضة
إشبيليا	2024/06/30	وعواع المدني	2024/06/30
وعواع المدني	2024/06/30		
الجعافرة	2024/03/30	الجعافرة	2024/05/30
الشلال	2024/03/30	الشلال	2024/04/01
مقرة	2024/06/30	مقرة	2024/06/30
حمام الضلعة	2024/05/30	حمام الضلعة	2024/05/30
سيدي عيسى	2024/06/30	سيدي عيسى	2024/06/30
جبل كردادة	2024/04/30	بوسعادة مدينة +جبل ناصر	2024/05/02
جبل عزالدين	2024/04/30		
جبل ثامر	2024/04/30		
بن سرور	2024/03/30	بن سرور	2024/04/03
عين الملح	2024/05/30	عين الملح	2024/05/06
أولاد دراج	2024/05/30	أولاد دراج	2024/05/07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد على تقارير المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

بحيث سيتيح نظام SGF ويسهل عمل الموظفين في إطار الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة، ويقدم خدمات نوعية للمواطنين، خاصة ما تعلق بالتسهيلات المتاحة لدفع

الجباية والسهولة في التعامل بهذا النظام الرقمي الحديث. أين يعتبر التحول إليه بعد نظام كلاسيكي، فقرة نوعية ورقمية في زمن الرقمنة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، أين يعكف إطارات وموظفي مديرية الضرائب لولاية المسيلة، على إطلاق هذه الخدمة المتطورة وتحسين نوعية الخدمات القدمة للمواطنين على مستوى القباضات.

أن التحول من النظام الكلاسيكي في قطاع الضرائب إلى نظام الرقمي، سيعقبه في المستقبل القريب تحول إلى نظام جبايتك آخر SAP جبايتك. ضمن البرنامج الذي سطرته الإدارة الجبائية الجزائرية، بهدف العصرنة والإصلاح الشامل لهياكلها عبر إنشاء نظام معلوماتي جبائي، ودخوله حيز التنفيذ سيؤدي إلى تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة.

ثانيا: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

ومن بين هذه المعوقات نجد:

1- معوقات مالية وتكنولوجية

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول.
- قلة موارد المالية لتقديم دورات تدريبية للموظفين.

2- معوقات بشرية

- نقص معرفة الموظفين بتكنولوجيا المعلومات الحديثة نظرا لقلة الدورات التكوينية.
- مقاومة بعض الموظفين لتطبيق الإدارة الالكترونية والتي تعيق مصالحهم الخاصة.
- الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتي حالت دون امتلاك فئة كبيرة من أفرد المجتمع لوسائل تكنولوجية تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الالكترونية للإدارات.

3- **معوقات إدارية**

- نقص الوعي التكنولوجي بين المسيرين.
- عدم توفير حوافز ودعم للمسيرين لخلق ثقافة الابداع.

4- معوقات قانونية

إن تطبيق الأسلوب الالكتروني في الإدارة يحتاج إلى دعامة مهمة وهي التشريعات التي تضمن لهذا الأسلوب الدقة والالتزام. وهذا ما يدعو إلى قيام الدول بسن قوانين لحماية هذه المعلومات بدءا بالتقديم وانتهاء بالتوقيع.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن هناك تخوف من التقنيات الحديثة خوفا مما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الامن والخصوصية في الخدمات الحكومية خصوصا في ظل تقنيات القرصنة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الحالي.

خلاصة الفصل:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

ومن خلال دراسة تطبيقية لهذا الفصل توضح أن عملية الرقابة الجبائية تمر بعدة مراحل للتحقيق في المحاسبة وهذا بعد إرسال إشعار بالتحقيق، وبعد مرور أيام من تاريخ استلام إشعار بالتحقيق يقوم أعوان الرقابة بفحص محاسبة المؤسسة محل التحقيق ومقارنته بين التصريحات والمعلومات المتحصل عليها من طرف المتعاملين وتصريحات المقدمة من طرف المكلف، وبعد المقارنة تتوصل الإدارة الجبائية للكشف عن المخالفات القانونية.

وهذا ما يثبت أن الرقابة الجبائية تسعى إلى تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في مكافحة والحد من التهرب والغش الضريبي.

خاتمة

الخاتمة:

تعد الرقابة الجبائية أحد المحاور الاساسية لنجاح الادارة في تحقيق الحصيلة الضريبية المستهدفة بالاضافة إلى تحقيق عدالة توزيع العبء الضريبي وضمان مساهمة جميع المكلفين بالضريبة في تحمل الاعباء وهذا ما ينص عليه النظام الضريبي من خلال محاربة التهرب والغش الضريبي.

لقد تم استعراض موضوع هذه الدراسة إلى فصلين حيث حاولت من خلالها إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بغية الوصول الاجابة على الاشكالية التي تم طرحها المتمثلة في:

– ما تأثير فعالية نظام الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي؟

اختبار الفرضيات:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- **بالنسبة للفرضية الاولى والتي يتضمن محتواها:** نظام الرقابة الجبائية وسيلة معتمدة للحد من التهرب والغش الضريبي، تعتبر فرضية صحيحة لأن النظام الجبائي يساهم في مكافحة هذه الاخيرة.
- **الفرضية الثانية والتي يتضمن محتواها:** تعتبر الرقابة الجبائية آلية أساسية لمحاربة التهرب والغش الضريبي بواسطة التحقيقات الجبائية، فرضية صحيحة لأن الرقابة الجبائية تستعمل مجموعة من التحقيقات: التحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة والتي يتضمن محتواها:** تعتبر آليات الرقابة الجبائية مطبقة بمركز الضرائب لولاية المسيلة فعالة في مكافحة التهرب والغش الضريبي، فرضية صحيحة وهذا راجع لفعالية الإجراءات المطبقة لاكتشاف حالات التهرب والغش الضريبي في تزايد خلال سنوات من 2019الى 2023 ،لكن رغم ذلك استطاعت الرقابة الجبائية استرجاع الحقوق المتملص منها.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

إن ظاهرة التهرب والغش الضريبي تعد من أهم الاخطار التي تؤدي إلى تسرب أموال الدولة وقد تكون بطريقة قانونية عن طريق استغلال الثغرات القانونية والتي تسمح بالتهرب الضريبي، وإما بطرق تدليسية غير قانونية تسمى بالغش الضريبي.

النتائج النظرية:

- تساهم الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي.
- يخلف التهرب والغش الضريبي آثار سلبية الاقتصاد الوطني من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية.
- يعاني المكلف من غموض وتعقيد النظام الضريبي.
- استحداث آليات رقابية جديدة من فعالية الرقابة الجبائية.

النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن رغم كل الجهود التي تبذلها الرقابة الجبائية من أجل تحصيل الضرائب، إلا أن المكلفين بالضريبة دائما يسعون إلى الغش في الضرائب والتهرب من دفعها.

- تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من التحقيقات للحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي.
- التحقيق المصوب في المحاسبة هو شكل من أشكال الرقابة الجبائية وهو لا يختلف عن التحقيق المحاسبي من حيث الاجراءات.
- تمر عملية التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب بمجموعة من الاجراءات المتبعة التالية:

- فحص الملف الجبائي للمكلف.
- إرسال إشعار بالتحقيق.
- إرسال تبليغ أولي لنتائج التحقيق.
- منح مهلة للمكلف للرد على التبليغ الاولي.
- دراسة رد المكلف.
- إعداد التبليغ النهائي.
- تحديد العقوبة النهائية وغلق ملف التحقيق.

التوصيات:

- نشر الوعي الضريبي بين المكلفين بالدفع الضريبة.
- ضرورة تحسين صورة الادارة الجبائية وذلك من خلال تبسيط القوانين وعمل دورات توعوية من أجل التوصيل رسالة للمكلف بأن الادارة الجبائية ليست شخصا ضالما يقوم بسلب الاموال.
- ضرورة توعية ونشر الثقافة والمعرفة الالكترونية لدى المكلفين بالضريبة.
- توفير الجو الملائم للموظفين.
- ضرورة وضع معايير لمنح التحفيزات الجبائية حتى تكون النتائج المترتبة عن النشاط الاقتصادي أكبر من المبالغ التي تم الاستغناء عنها.
- ضرورة تعميم رقمنة الادارات الجبائية ومصالح التجارة وتعميم فاتورات الدفع الالكتروني على مختلف المؤسسات والتي من شأنها المساهمة في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي.

آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة للإلمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية ومن أجل مواصلة البحث أقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة وأهمها:

- دور رقمنة الادارة الجبائية في الحد من مظاهر الفساد المالي.

– تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في إعادة هيكلة مصالح الادارة الجبائية.

قائمة المصادر والمراجع

القوانين:

- القانون التجاري.(s.d.) .
- قانون الاجراءات الجبائية.(s.d.) .
- أمر 75-59 المؤرخ في 091975/26 المتضمن القانون التجاري جريدة رسمية.(s.d.) .
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وزارة المالية المديرية العامة للضرائب.(2022) .

الملتقيات:

- مقلاتي، أ .(2015/2016) .دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي .الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر .قالمة.
- ولهي، ب/21-20) .أكتوبر/2009 .(نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة (حالة الجزائر) .الملتقى الدولي حول الازمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية .سطيف.

المجلات والمقالات:

- أ.يوسفي، ع .(s.d.) .الغش الضريبي .مجلة .المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المدية.
- آسيا، ق & .،حداود ، ف .(2019) .الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها .مجلة أ،راق اقتصادية المجلد3 العدد1 .
- آيت دحمان، س & .،شريف، أ ,2023) .مارس 19 .(التصليحات الجبائية في المؤسسة العمومية الاقتصادية .المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية المجلد، 7، العدد1 . الجزائر.
- بكريتي، ب & .،يوسفي، ر .(s.d.) .السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر دراسة تحليلية واقتصادية .مجلة المالية وأسواق.

- بن شيخ، ن & .،دراجي، ش .(5 11 ,2021) .جريمة الغش الضريبي في التشريع الجزائري .مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية Eissn2773-2738K ، المجلد2، العدد3.

- بوخدوني ، و & .،صلعة، س ,2020) .جويلية 02 .(فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البيض .مجلة الدراسات الجبائية المجلد 9 العدد 1 73 .p ,2020،.85

- بوزيان، ف & .،محي الدين، م .(2021) .عصرنة الادراة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة .مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد1.

- بوشملة، ز & .،سليماني، س .(2023) .التحول الرقمي للإدارة الضريبية كإستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة(دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة) .مجلة دراسات اقتصادية المجلد17، العدد3 .سطيف.

- خالد، ع ,2013) .سبتمبر 09 .(التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه .مجلة الاقتصاد الجديد العدد 9.

- سفيان، ش & .،جرد، ن ,2024) .جانفي 27 .(مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبليدة .مجلة الابحاث الاقتصادية.ISsn1112.6612

- سهام ، ع & .،سوالم ، ص .(06 06 ,2022) .التصريح الضريبي الالكتروني كالتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائرية دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس .مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية-2773 EIssn/Issn2602-7321 2150.،2649, p. 2151

- سهام، ع .(2021) .دراسة تحليلية لمساهمةنظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إرادات الجبائية العادية في الجزائر 2010-2021 .مجلة الابحاث الاقتصادية المجلد 15 العدد 3.

- شارقي، ن & .،مباركي، س ,2017) .سبتمبر .(الغش الضريبي في الجزائر وأشكاله وسبل مكافحته .مجلة العلوم الانسانية، العدد 48.

- عوادي، م.، رحال ، ن & .،عيدة، أ .(2019) .الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب بالوادي .مجلة بالاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد 2 العدد 1 2019.

- عيسى، س .(12 9 ,2019) .ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري .مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد21 .

- قويدر، م ,2021) .جوان 1 .(عصرنة اللادراة الجبائية في الجزائر(دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي) .مجلة إقتصاد مال والاعمال، المجلد6، العدد1.

- ولهي، ب & .،عجلان، ا .(2008) .التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي . مسيلة.

الرسائل الجامعية:

- بركان، ر & .،بن ناصف، م .(2020/2021) .آثر التهرب والغش الضريبي على التحصيل الجبائي (رسالة ماستر) .برج بوعريريج، تخصص محاسبة وجباية معمقة.

- بن صوشة، س .(2018/2019) .دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر(أطروحة الدكتوراه) . .الجزائر، العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة.

- بهلولي، م & .،طرش، ع .(2022/2023) .سبل مواجهة الغش الضريبي في التشريع الجزائري (مذكرة ماستر) .برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- جامع، ز .(2022/2023) .التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الوطنية للتدقيق ودوره فب الكشف عم حالات التهرب الضريبي في ظل المعايير الدولية للتدقيق (أطروحة دكتوراه) .البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- حسينة، ق .(2018/2019) .دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي(أطروحة دكتوراه) .جامعة البليدة 2لونيسي علي .الجزائر، محاسبة وتدقيق قسم علوم التجارية.
- الدين، و. ف .(2020/2021) .عصرنة الادراة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر(أطروحة دكتوراه) .تخصص التدقيق ومراقبة التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ذبيح، ل. ق .(2010/2011) .مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي(رسالة ماجستير) .أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- رحال، ن .(2013/2014) .سياسات مكافحة التهرب والغش الضريبي دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب (أطروحى الدكتوراه) .باتنة، علوم التسيير جامعة باتنة.
- طرشي، ا .(2015) .التهرب الضريبي وآليات مكافحته(رسالة ماستر) .كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص عام للأعمال.
- عبد الغني، ب & .,شعيب، ب .(s.d.) .دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.
- الغني، ب. ع .(2010/2011) .فعالية الرقابة الجبائية وآثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (رسالة ماجستير)1990-2009 .جامعة تلمسان ,مالية وبنوك كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- قنيع، ع .(2016/2017) .الاساليب الحديثة للحد من الغش الضريبي(مذكرة ماستر) . غرداية، تخصص مالية المؤسسة.

- لواج، ع & ،.درغوم، م ,2021) .ديسمبر .(تقييم فعالية الرقابة الجبائية المعمقة في ظل إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية(دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل 2009-2010).
- محمد، ص .(1996/1997) .الغش الجبائي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية (رسالة ماجستير) .الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
- نوي، ن .(2003/2004) .فعالية الراقبة الجبائية في الجزائر)رسالة ماجستير-1999 (2003.الجزائر، مالية ونقود كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- يوسف، ع .(2013/2014) .فاتورة الغش الجبائي حالة الجزائر (أطروحى دكتوراه) 2014/2004 .نقود وبنوك علوم الاقتصادية.

المواقع الالكترونية:

- https:// alwatannews.net/amparticle/1033101.
- https:// mawdoo3.com.
- https:// arob.ency.com.sy.
- http://www.mfdgl.gov.d. (s.d.).
- http: // www.piflow.net.

.

الملاحـــــق

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 nonies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R.
N°

Le

Notification de redressement définitive suite au contrôle ponctuel de comptabilité (Absence de réponse)

Madame, Monsieur,

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° du à l'issu de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article **71** du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 20 quater

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de redressement définitive
Suite à la Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble
(Absence de réponse)

Madame, Monsieur,

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° du à l'issu de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.
En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès du Directeur des impôts de wilaya et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.
Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom/ Prénom et Grade des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 20

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de Redressement suite à la Vérification Approfondie de Situation Fiscale d'Ensemble

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du vous avez fait l'objet d'une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble concernant l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du au

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de l'impôt sur le revenu, et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 21-5 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droit, selon le cas, du directeur des impôts de wilaya ou du chef du service des recherches et vérifications, conformément aux dispositions de l'article 21-5 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillet (s), y compris celui-ci.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R.
N°

Le

Notification de Redressement suite Au contrôle ponctuel de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de contrôle ponctuel N° du , vous avez fait l'objet d'une vérification ponctuelle de comptabilité au titre de(s) exercice(s) , , , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de trente (30) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 20 bis-5 du code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications conformément aux dispositions de l'article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillet (s), y compris celui-ci.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 octies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Absence de réponse)

Madame, Monsieur,

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° du à l'issu de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade des vérificateurs

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°:

Lettre avec A.R. N°

Le

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du ,vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices , , , , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence ,nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts , droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification .

Vous disposer, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série D n° 1 ter

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA
DE : .....
SERVICE : .....
COMMUNE DE : .....

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية .....
مصلحة : .....
بلدية : .....

- تصريح انهاء النشاط -
- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -

- Déclaration de cessation d'activité -
- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique –

(Article 88 de la Loi de Finances pour l'année 2021)

ترسل إلى المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي.
A faire parvenir aux services gestionnaires du dossier fiscal.

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE	
- Nom, Prénom/ Raison sociale :	- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:
- Activité (s) exercée (s) :	- النشاط او النشاطات الممارسة :
- Date du début d'activité :	- تاريخ بداية النشاط :
- Date de la cessation d'activité :	- تاريخ انهاء النشاط :
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	- عنوان النشاط :
- Adresse du domicile du contribuable :	- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	- رقم التعريف الجبائي :
- Numéro d'article d'imposition :	- رقم المادة :
- Numéro du RC, de la carte d'artisan ou de l'agrément :	- رقم السجل التجاري أو بطاقة الحرفي أو الاعتماد :

أشهد بأن النشاط الذي امارسه متوقف تماما
J'atteste que l'activité que j'exerce est cessée définitivement

A ....., le .....
بـ ..... في .....

Cachet et signature du contribuable
ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

تذكير: لا يتم الإغلاق الفعلي للملف الضريبي إلا عند تقديم نسخة من شهادة الشطب من السجل التجاري.

Rappel : La clôture effective du dossier fiscal n'interviendra qu'à compter de la présentation d'une copie de l'attestation de radiation du registre du commerce.

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب

لولاية .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تصـــريـــح بـالـــوجـــود

يكتتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

(1) { - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

تاريـخ الإستـلام

.....

سلسلة G رقم 8 (2021) المطبعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية : .....

اسم الشهرة التجاري : .....

عنوان المقر الإجتماعي : .....

رقم السجل التجاري : ..... ح.ج. البريدي أو البنكي : .....

رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد : ..... الهاتف : .....

ر.ت. الاحصائي : ||||||||||||||| ر.ت. الجبائي : ||||||||||||||||

عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) : .....

صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) : .....

تاريخ بدء النشاط : .....

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

- ☐ مؤسسة فردية.
- ☐ شركة فعلية.
- ☐ شركة التضامن.
- ☐ شركة مدنية مهنية.
- ☐ جمعية بالمشاركة.
- ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة.
- ☐ شركة المساهمة.
- ☐ شركة تعاونية.
- ☐ مؤسسة عمومية (شركة).
- ☐ مؤسسة عمومية.
- ☐ شركة ذات الإقتصاد المختلط.
- ☐ وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
- ☐ أخـرى : .....

☐ شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني : .....

طبيعة النشاط الرئيسي : .....

نشاطات ثانوية أخرى : .....

عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى : .....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مكان مسك المحاسبة : .....

إسم وعنوان المحاسب : .....

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ ..... في .....

الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى الموالية لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب المؤهلة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ..... / .....

المسيلة في: .....

إلى السيد المحترم: .....
المدير الولائي للضرائب

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزء أساسي من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة – للطلبة المذكورين أدناه – على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	نسالمي سارة	21cdc0995e6f53a1e04	Sahmi
2			

عنوان البحث: فعالية نظام الرقابة الجبائية في تحسين الأداء الجبائي دراسة حالة مديرية الضرائب للولاية المسيلة خلال فترة الإدارة الجبائية

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سالمي سارة المولود(ة) بتاريخ: 31 12 2000 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200412881 الصادرة بتاريخ: 04 02 2019 عن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: جباية معمقة خلال السنة الجامعية:

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان* : فعالية نظام الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الضريبي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

Salmi

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية نظام الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمت بدراسة 3 ملفات خاضعين للرقابة الجبائية. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي وتم التوصل بأن الرقابة الجبائية تعتبر أنجح الطرق لمحاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي من خلال الإجراءات التي تقوم بمراقبة صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين ونظرا لما تواجه الإدارة الجبائية من صعوبات يتم العمل على تطبيق آليات مستحدثة لرقمنة الإدارة الجبائية لتسهيل المهام.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التهرب الضريبي، الغش الضريبي، الإدارة الضريبية، التحقيق، رقمنة الإدارة الجبائية.

Abstract :

This study aims to assess the effectiveness of the tax control system in combating tax evasion and fraud. To achieve the study's objectives, three tax-controlled cases were examined. An analytical approach was adopted, revealing that tax control is one of the most successful methods to combat tax evasion and fraud by monitoring the accuracy of déclarations and information provided by taxpayers. Due to the challenges faced by tax administrations, efforts are being made to implement innovative mechanisms for digitizing tax administration to facilitate tasks.

Keywords : Tax control, tax evasion, tax fraud, tax administration, investigation, digitation of tax administration.